

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترا كاديبي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

أثر تسيير التثبيات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية

دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات قودار حراق بمستغانم

دراسة حالة شركة MURAD'S TRUCK بمستغانم

تحت اشراف الاستاذ:

بشني يوسف

من اعداد الطالب :

عربي نصرا لدين

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم والقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	ابراهيمي عمر	استاذ مساعد "أ"	مستغانم
مناقشا	معروف جمال	استاذ مشارك	مستغانم
مناقشا	العجال بوزيان	استاذ محاضر "أ"	مستغانم
مؤطرا	بشني يوسف	استاذ محاضر "أ"	مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

الى من أضاءا شمعة حياتي وعلماني الصبر وتكبدا العناء لأجلنا

الوالدين الكريمين أطل الله في عمرهما وحفظهما.



الى أغلى ما أملك في هذه الحياة من أتقاسم معهم دفي العائلة

اخي ، اخواتي وزوجتي كل واحد باسمه.



الى كل الأهل ، الأقارب ، الأحباب والأصدقاء .



إلى أساتذتي وكل من علمني حرفا إلى كل طالب علم.



أهدي هذا العمل



شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب الفضل الأول والأخير إلى الهادي إلى الصراط

المستقيم، إلى الذي له العزة والجبروت وبيده الملك، إلى الله عز وجل.

كما أتوجه بجزيل شكري الحامل لكل معاني الامتنان و العرفان بالجميل

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بشني يوسف" لقبوله الاشراف على هذا العمل

وحسن التوجيه والمتابعة.

كما لا أنسى الأستاذة "حمو معمر نوال" على ارشاداتها القيمة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من:

السيد "قودار حراق" محافظ الحسابات ، والإطار المحاسب

السيد "خويدي خالد" على كل التسهيلات والمساعدات المقدمة

لإتمام هذه الدراسة.

كما أتوجه بخالص تقديري وامتناني للزملاء والزميلات بالدراسة و العمل

على تشجيعهم و تعاونهم ، ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز

وإتمام هذا العمل.

الاهداء	
الشكر	
I	الفهرس
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الاشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة المختصرات
01	مقدمة عامة
الفصل الأول : تسيير التثبيتات العينية	
08	مقدمة الفصل الاول
09	المبحث الاول : مفهوم و تقييم حيازة التثبيتات العينية
09	المطلب الاول : مفهوم التثبيتات العينية و طرق حيازتها
09	1- مفهوم التثبيتات
09	2- تعريف التثبيتات العينية
10	3- حسابات التثبيتات العينية
10	4- الاعتراف بالتثبيتات العينية
11	5- اشكال و طرق تمويل حيازة التثبيتات العينية
13	المطلب الثاني : عناصر تكلفة حيازة التثبيتات العينية
13	1- عناصر تكلفة الأراضي
14	2- عناصر تكلفة المباني
15	3- المعدات و الادوات و التثبيتات الاخرى
17	المطلب الثالث : القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي
17	1- نماذج قياس التثبيتات العينية
18	2- معالجة فرق إعادة التقييم
18	3- أساس إعادة تقييم التثبيتات العينية:
19	4- الآثار السلبية لعدم إعادة تقييم التثبيتات:
20	المبحث الثاني: التثبيتات العينية (الإهلاك، خسارة القيمة والتنازل)
20	المطلب الأول: الإهلاك
20	1- مفهوم الإهلاك
22	2- طرق الإهلاك
26	3- إهلاك التثبيتات المادية القابلة للتفكيك
26	4- التغيير في العمر الافتراضي (مدة المنفعة) و طريقة الإهلاك
30	المطلب الثاني: الخسارة في قيمة التثبيتات العينية
30	1- تعريف الخسارة في القيمة

30	2- المؤشرات الدالة على وجود خسائر في القيمة
31	3- إعادة تقييم الخسائر في القيمة
31	4- آثار الخسارة في القيمة
32	المطلب الثالث:التنازل عن التثبيتات العينية
32	1- شطب الأصل من الخدمة(تخريد الأصل)
32	2- التنازل بالبيع
33	3- التنازل بالمبادلة
35	خاتمة الفصل الاول
الفصل الثاني : المردودية الاقتصادية والمالية	
37	مقدمة الفصل الثاني
38	المبحث الاول:الاطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية والمالية
38	المطلب الاول:مفهوم المردودية
38	1- تعريف المردودية لغويا
38	2- تعريف المردودية اصطلاحا
39	3- المفاهيم المرتبطة بالمردودية
41	4- اهداف و خصائص المردودية
42	المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية
42	1- المردودية الاقتصادية
44	2- محددات المردودية الاقتصادية
47	المطلب الثالث: المردودية المالية والمردودية التجارية
47	1- المردودية المالية
47	1-1- تعريف المردودية المالية
47	2-1- محددات المردودية المالية
51	2- المردودية التجارية
51	1-2- نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال
51	2-2- نسبة هامش الربح الصافي (المردودية التجارية)
53	المبحث الثاني : تحليل المردودية الاقتصادية والمالية
53	المطلب الاول:العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمالية
53	1- تقديم أثر الرافعة
53	2- صيغة أثر الرافعة المالية
55	3- آليات أثر الرافعة المالية
56	4- تحليل علاقة المردودية المالية والاقتصادية بالمخطر
57	المطلب الثاني:تحليل المتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية والمالية
57	1- المردودية الاقتصادية

59	2- المردودية المالية
61	المطلب الثالث:علاقة التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية والمالية
61	1- الاهتلاكات
62	2- إعادة التقييم
62	3- خسائر القيمة
63	خاتمة الفصل الثاني
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية للموضوع	
65	مقدمة الفصل الثالث
66	المبحث الأول : تقديم محل الدراسة الميدانية وتسيير التثبيتات العينية بشركة MURAD'S TRUCK
66	المطلب الأول: تقديم محل الدراسة الميدانية للموضوع
66	1- تقديم مكتب محافظ الحسابات قودار حراق
67	2- الخدمات التي يقوم بها المكتب
68	3- تقديم شركة دراسة الحالة MURAD'S TRUCK
69	4- نشاط الشركة
69	5- امكانيات الشركة
71	المطلب الثاني:تسيير التثبيتات العينية بشركة MURAD'S TRUCK (الحياسة و الاهتلاك)
71	1- حيازة التثبيتات العينية
72	2- اهتلاك التثبيتات العينية بالشركة
74	3- اعادة اهتلاك التثبيتات بعد انقضاء مدة المنفعة
75	المطلب الثالث:القياس اللاحق و التنازل عن التثبيتات العينية
75	1- اعادة تقييم التثبيتات العينية
75	2- التنازل عن التثبيتات العينية
77	المبحث الثاني : علاقة تسيير التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية والمالية لشركة MURAD'S TRUCK
79	المطلب الاول : تسيير التثبيتات العينية و المردودية الاقتصادية بشركة MURAD'S TRUCK
79	1- حصة التثبيتات العينية بالنسبة لِرأس المال الاقتصادي
81	2- حصة التثبيتات العينية بالنسبة لرأس المال الاقتصادي و المردودية الاقتصادية
83	3- حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية و المردودية الاقتصادية
85	المطلب الثاني : تسيير التثبيتات العينية و المردودية المالية بشركة MURAD'S TRUCK
85	1- حصة التثبيتات العينية بالنسبة لرأس المال الاقتصادي و المردودية المالية

87	2- حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية و المردودية المالية
89	المطلب الثالث : الرافعة المالية و تمويل التثبيات العينية بشركة MURAD'S TRUCK
90	1- فارق أثر الرافعة
91	2- ذراع الرافعة (معامل المديونية)
93	خلاصة الفصل الثالث
95	الخاتمة العامة
98	المراجع
	الملاحق
	ملخص المذكرة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحديد عناصر تكلفة المباني	15
02	مدة اهتلاك التثبيتات العينية	21
03	طريقة الاهتلاك الخطي	22
04	مخطط الاهتلاك وفق الطريقة الخطية	22
05	طريقة الاهتلاك المتناقص	23
06	مخطط الاهتلاك وفق الطريقة المتناقصة	23
07	طريقة الاهتلاك المتصاعد	24
08	مخطط الاهتلاك وفق الطريقة المتصاعدة	24
09	طريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج	25
10	مخطط الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج	25
11	مخطط الاهتلاك (التغيير في العمر الافتراضي)	27
12	مخطط الاهتلاك (التغيير في طريقة الاهتلاك)	28
13	الميزانية المختصرة	45
14	حسابات النتائج مختصر	45
15	جدول حساب النتائج	48
16	توزيع العمال حسب الفئات المهنية بشركة MURAD'S TRUCK	69
17	معدلات الاهتلاك الخطي للتثبيتات العينية لشركة MURAD'S TRUCK	72
18	مخطط اهتلاك معدات نقل (شاحنة) لشركة MURAD'S TRUCK	73
19	مخطط اعادة اهتلاك معدات نقل (شاحنة) لشركة MURAD'S TRUCK	74
20	مخطط اهتلاك معدات نقل (شاحنة) (بيع قبل نهاية مدة المنفعة)	76
21	قاعدة معطيات دراسة الحالة (شركة MURAD'S TRUCK)	77
22	حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي	79
23	حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي والمردودية الاقتصادية	81
24	حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية والمردودية الاقتصادية	83
25	حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي والمردودية المالية	85
26	حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية والمردودية المالية	87
27	اثر الرافعة المالية لشركة MURAD'S TRUCK	89
28	فارق أثر الرافعة لشركة MURAD'S TRUCK	90
29	ذراع الرافعة (معامل المديونية) لشركة MURAD'S TRUCK	91

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
66	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات قوادر حراق	01
70	الهيكل التنظيمي لشركة MURAD'S TRUCK	02
79	حصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي	03
81	حصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي والمردودية الاقتصادية	04
83	حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية والمردودية الاقتصادية	05
85	حصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي والمردودية المالية	06
87	حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية والمردودية المالية	07
89	اثر الرافعة المالية لشركة MURAD'S TRUCK	08
90	فارق أثر الرافعة لشركة MURAD'S TRUCK	09
91	ذراع الرافعة (معامل المديونية) لشركة MURAD'S TRUCK	10

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	شهادة ISO
02	فاتورة حيازة شركة MURAD'S TRUCK لتثبيت عيني (شاحنة)
03	ترخيص بحيازة تثبيت مع الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة
04	جدول حسابات النتائج سنة 2010
05	ميزانية الاصول سنة 2010
06	ميزانية الخصوم سنة 2010
07	جدول حسابات النتائج سنة 2011
08	ميزانية الاصول سنة 2011
09	ميزانية الخصوم سنة 2011
10	جدول حسابات النتائج سنة 2012
11	ميزانية الاصول سنة 2012
12	ميزانية الخصوم سنة 2012
13	جدول حسابات النتائج سنة 2013
14	ميزانية الاصول سنة 2013
15	ميزانية الخصوم سنة 2013
16	جدول حسابات النتائج سنة 2014
17	ميزانية الاصول سنة 2014
18	ميزانية الخصوم سنة 2014

الدلالة بالفرنسية	الرمز	الدلالة بالعربية
Amortissement	AM	الاهتلاكات
Capital économique	CE	راس المال الاقتصادي
Chapiteaux propres	CP	الاموال الخاصة
Dettes financières	D	الديون المالية
Excédent brut d'exploitation	EBE	الفائض الخام للاستغلال
Hygiène et sécurité d'environnement	HSE	امن وسلامة المحيط
Taux intérêt	i	معدل الفائدة
Les normes comptables internationales	IAS	معايير المحاسبة الدولية
Immobilisations corporelles nettes	IC,net	الثببتات العينية الصافية
Normes internationales d'information financière	IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
Organisation internationale de normalisation	ISO	المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
Agence national de développement de l'investissement	ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
Levier financier	LF	الرافعة المالية
Résultat net	R,net	النتيجة الصافية
Résultat d'exploitation	Re	نتيجة الاستغلال
Rentabilité économique	Rec	المردودية الاقتصادية
Résultat financière	Rf	المردودية المالية
impôt sur bénéfices des sociétés	T	الضريبة على ارباح الشركات

نتيجة للمشاكل الي عرفتها المعاملات الإقتصادية بين الدول ، و خاصة في حالة الشركات المتعددة الجنسيات .
عمد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى تفعيل الممارسة المحاسبية من خلال العمل على تكييف المعايير مع
السياسات المحاسبية للدول، والحث على استخدام المعايير الدولية كأساس لبناء المعايير الوطنية. الجزائر كانت
مواكبة للتطورات بحيث أصلحت نظامها المحاسبي وجاءت بنظام محاسبي مالي مبني على مرجعية المعايير المحاسبية
الدولية.

تبي الجزائر لمشروع النظام محاسبي مالي أدى إلى خلق تساؤلات واستفسارات لدى ممتثي المحاسبة ومستعملي
مخرجاتها، حول كيفية المعالجات المحاسبية بصفة عامة وطريقة إعداد التقارير المالية والمحاسبية وفقا للمخطط
الجديد، وكذا كيفية تسيير الأصول التي تعتبر ذات أهمية كبيرة للمؤسسة، وهذا ما دفعنا إلى تناول التنبهات العينية
التي تعتبر جزء من هذه الأصول لتسليط الضوء عليها ودراستها من حيث طريقة تقييمها وكيفية تسييرها وفق النظام
المحاسبي المالي .

إن الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية ليس بالأمر البسيط وإنما هو تحول جذري وحقيقي في إنتاج المعلومات
المحاسبية والافصاح عنها وتشوبه الكثير من الصعوبات والمشاكل، وتتبعه العديد من الآثار الواضحة والمتنبي بها من
خلال محتوى المعايير، مثل تغير شكل القوائم المالية وحسم المعلومات الواجب الافصاح عنها، وكذلك آثار أخرى خفية
وغير متوقعة ولعل أهمها الأثر المالي و الاثر الاقتصادي باعتبار المؤسسة تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح وتعظيم
الثروة ، وقد يتجلى هذا الأثر من خلال مراقبة أهم عنصرين في حسابات المؤسسة وهما النتيجة والأموال الخاصة، و
اللدان يشكلان نسبة مالية هامة ألا وهي المردودية المالية بالاضافة الى عنصري نتيجة الاستغلال وراس المال
الاقتصادي اللذان يشكلان نسبة اقتصادية هامة ألا وهي المردودية الاقتصادية كونها محط أنظار الكثيرين، من
مساهمين حاليين ومستثمرين محتملين وحتى البنوك والمؤسسات المالية التي تسهر على حساب ومراقبة هذه النسب،
لأنها تمثل قوة في أداء المؤسسة وتزيد من قيمتها نتيجة قدرتها على خلق الثروة وتراكمها، وبالتالي فإنها تؤثر بصفة مباشرة
على قرارات مختلف الفاعلين السابق ذكرهم اتجاه المؤسسة، حيث أن هذه القرارات هي التي قد تحدد مستقبلها
وإمكانية استمرار نشاطها .

1- إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن بلورة معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو أثر تسيير التثبيبات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية بالمؤسسة؟

2- الأسئلة الفرعية :

ولتبسيط الإشكالية العامة تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الاطار المفاهيمي للتثبيبات العينية؟
- ماهي تقنيات و اجراءات تسيير التثبيبات العينية ؟
- ماذا نقصد بالمردودية المالية و المردودية الاقتصادية وماهي محدداتها وما مدى أهميتها في المؤسسة؟
- كيف يتم تحليل المردودية الاقتصادية و المردودية المالية عبر متغيرات تسيير التثبيبات العينية؟

3- فرضيات البحث:

وللإجابة على الأسئلة السابقة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية 01 : تتمثل تقنيات تسيير التثبيبات العينية في تقييم الحيازة و التنازل مروراً بالاهتلاك و اختبار خسائر القيمة .
- الفرضية 02 : تتمثل أهمية المردودية الاقتصادية و المالية من خلال الهدف الأسمى للمؤسسات الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح وخلق الثروة.
- الفرضية 03 : يتم تحليل المردودية الاقتصادية و المردودية المالية عبر ربط متغيرات تسيير التثبيبات العينية بمحددات نسبي المردودية كالنتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال ومخصصات الاهتلاك .

4- أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذا البحث لإلقاء الضوء على كيفية قيام المؤسسات بتسيير التثبيبات العينية وفق النظام المحاسبي المالي استناداً الى المرجعية الدولية ومدى تاثيرمردودية المؤسسة بانواعها من تطبيق تقنيات و قواعد تسيير هاته التثبيبات .

5- أهداف الدراسة:

- بالإضافة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:
 - تقديم نظرة عن المردودية المالية و المردودية الاقتصادية ،محدداتها وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض وشرح مفصل لتقنيات وقواعد تسيير التثبيتات العينية التي لها علاقة مباشرة ووثيقة بموضوع الدراسة، ومحاولة استنتاج الأثر المالي و الاقتصادي المحتمل من تطبيق هاته القواعد وكذا تحديد ملامحه وإطاره.
 - استعراض كيفية تسيير التثبيتات العينية من خلال النظام المحاسبي المالي في مؤسسة اقتصادية جزائرية و بيان مختلف الآثار المالية و الاقتصادية الناتجة عن ذلك.

6- دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع ذاتية منها و موضوعية نوجزها فيما يلي:

➤ الدوافع الموضوعية :

- دراسة العلاقة بين بند مهم من بنود القوائم المالية (التثبيتات العينية)وبين مؤشرين هامين لتقييم الاداء المالي و الاقتصادي للمؤسسة (المردودية الاقتصادية و المردودية المالية).
- مساهمة متواضعة في المجالين العلمي و العملي.

➤ الدوافع الذاتية :

- كون الطالب متخصص في المحاسبة (ليسانس)، ماستر(تدقيق و مراقبة التسيير)، استاذ محاسبة بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ، إذ أن لهذا الموضوع علاقة وثيقة بطبيعة التخصص.
- الرغبة الشخصية في الاطلاع والتعمق في هذا الموضوع.
-

7- حدود الدراسة:

➤ الحدود المكانية:

فيما يخص الفصول النظرية فقد تضمن الفصل الأول التثبيتات التي عرفتها مختلف الانظمة المحاسبية ، وكذلك الأمر بالنسبة لمنظمات وهيئات التوافق المحاسبي والمعايرة و بما في ذلك النظام المحاسبي المالي الجزائري ، وقد شمل

الفصل الثاني دراسة المردودية وفق القواعد المتعامل بها محليا و دوليا. أما فيما يخص دراسة الحالة فقد وقع الاختيار على شركة جزائرية وهي: شركة MURAD'S TRUCK الكائن مقرها الرئيسي بولاية مستغانم ، الجزائر .

➤ الحدود الزمانية :

فيما يخص الفصل الأول تم التطرق إلى الاطار المفاهيمي للثببتات العينية وقواعد تسييرها منذ تبنى النظام المحاسبي المالي أي منذ سنة 2010، اما الفصل الثاني فتم التطرق الى مفاهيم المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية ومحدداتها حسب القواعد المتعامل بها في الوقت الراهن .

وفيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم اختيار الحسابات المالية للسنوات المالية 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 و

2014 كعينة لدراسة أثر تسيير الثببتات العينية على المردودية الاقتصادية و المردودية المالية لشركة MURAD'S

. TRUCK

8- منهج الدراسة:

حتى يتم الإلمام بالموضوع من كل جوانبه والإجابة عن التساؤلات المطروحة، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي كحتمية أملت بها طبيعة الموضوع:

➤ المنهج الوصفي:

اعتمدنا على هذا المنهج عند التطرق إلى الاطار المفاهيمي، تقنيات وقواعد تسيير الثببتات العينية ، كما اعتمدنا أيضاً على هذا المنهج في عرض المردودية ، إطارها المفاهيمي ومحدداتها.

➤ المنهج التحليلي:

اعتمدنا على هذا المنهج عند التطرق إلى الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تسيير الثببتات العينية في المؤسسات، وذلك من خلال المقارنة و التحليل، وكذلك في الجزء التطبيقي حيث يظهر ذلك من خلال تحليل البيانات المحاسبية واستعمال أدوات رياضية تدعمها أشكال و جداول مختلفة.

➤ الأدوات المستخدمة:

سعيًا منا لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على البحث المكتبي حيث استخدمنا مجموعة من الكتب بلغتين مختلفتين (العربية، الفرنسية)، الجرائد الرسمية وكذا مجلات و اطروحات أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقمنا بتوظيف ما أتيج لنا من وثائق ومعلومات متعلقة بالمؤسسة وبالقدر الذي نحتاجه في موضوعنا.

-9 الدراسات السابقة:

قليلة جدا المواضيع التي تتطرق إلى الآثار المالية و الاقتصادية لتسيير التثبيات العينية على المردودية، الأمر الذي جعل المراجع على مستوى الربط بين متغيري موضوع البحث قليلة جدا، وكان هذا عائق هام في إنجاز هذه المذكرة ، ولكن هذا لا يمنع من ذكر بعض الدراسات التي تسنى لنا الاطلاع عليها والمرتبطة بشكل أو بآخر بموضوع بحثنا :

➤ أسماء هيمة: "إعادة تقييم التثبيات وخسائر القيم وفق النظام المحاسبي المالي"

البحث عبارة عن مذكرة ماستر اكايمي مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير " تخصص تدقيق" محاسبي بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي سنة 2015 ، حيث تطرق الطالب فيها إلى إعادة تقييم التثبيات وخسائر القيم وفق النظام المحاسبي المالي لما يكتسبه من أهمية بالغة في المحاسبة، حيث ركز الطالب في بحثه على الجانب التقني فضلا على النظري اللذان تناول فيهما المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، الإهتلاكات وطرق حسابها وخسائر القيم الناتجة عن الأصول، كما قام بعرض التطورات التي طرأت الى عملية إعادة التقييم بالنسبة للأصول (التثبيات) والمفاهيم المتعلقة بشأنها حسب النظام المحاسبي المالي .

➤ لزعر محمد سامي: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير اكايمي مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم التسيير " تخصص الادارة المالية" جامعة منتوري بقسنطينة سنة 2012 ، حيث تطرق الطالب فيها إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

-10 هيكل الدراسة:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول ، فصلين نظريين وفصل تطبيقي ، حيث تدرجنا في العرض كما يلي:

➤ الفصل الاول :

تم في هذا الفصل دراسة تسيير التثبيات العينية عبر التعرض الى اطارها المفاهيمي تقييم حيازتها و التنازل عنها مرورا بقواعد و تقنيات اهتلاكها و اختبار خسائر القيمة المتعلقة باعادة تقييمها بالإضافة الى نماذج تسييرها حسب النظام المحاسبي المالي.

➤ الفصل الثاني :

يتضمن هذا الفصل مدخل للمردودية ، وذلك من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة بها و بيان أهميتها و التطرق إلى مختلف محدداتها، العلاقة بينها و الرفع المالي ثم يتناول دراسة عن مدى تأثير متغيرات تسيير التثبيات العينية على المردودية الاقتصادية .

➤ الفصل الثالث : الدراسة الميدانية للموضوع

تم في هذا الفصل دراسة آثار تسيير التثبيات العينية على المردودية الاقتصادية و المالية في شركة TRUCK و بعد عرض موجز لها تطرقنا الى تقنيات تسيير التثبيات العينية على مستوى الشركة،ومن ثم عرض متغيرات تسيير التثبيات العينية مع إبراز أثرها على محددات المردودية الاقتصادية و المالية.

الفصل الأول

تسيير التثبيتات العينية

مقدمة

المبحث الأول : مفهوم وتقييم حيازة التثبيتات العينية

المطلب الأول : مفهوم التثبيتات العينية و طرق حيازتها

المطلب الثاني : عناصر تكلفة حيازة التثبيتات العينية

المطلب الثالث : القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي

المبحث الثاني : التثبيتات العينية (الإهلاك، خسارة القيمة والتنازل)

المطلب الأول : الإهلاك

المطلب الثاني : الخسارة في قيمة التثبيتات العينية

المطلب الثالث : التنازل عن التثبيتات العينية

خاتمة

مقدمة:

تساهم التثبيتات العينية بشكل جوهري في مساعدة المؤسسات في القيام بأنشطتها الرئيسية و تسيير أعمالها، و تكاد لا تخلو ميزانية أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها من وجود أحد عناصر هذه الأصول و التي في الغالب تشكل الحصة الاكبر من رأسمال المؤسسة مما يتطلب تسييرها بطرق علمية تؤدي الى الاستغلال الحدي للمنفعة المرتبطة بها وهي التقنيات و الطرق المنصوص عليها بالنظام المحاسبي المالي استنادا للمرجعية الدولية الممثلة بمعايير المحاسبة الدولية .

وللتعرض لتقنيات تسيير التثبيتات العينية و اثارها سيتم التطرق للإطار المفاهيمي للتثبيتات العينية بما في ذلك شروط ادراجها بعد الحيازة ثم التعرض للاهلاك التثبيتات العينية ، خسائر القيمة ، اعادة تقييمها و التنازل عنها. ومن خلال هذا الفصل سيكون محور الدراسة حول إجراءات و تقنيات تسيير التثبيتات العينية عن طريق المبحثين التاليين :

❖ المبحث الاول : مفهوم و تقييم حيازة التثبيتات العينية

❖ المبحث الثاني :التثبيتات العينية (الإهلاك، خسارة القيمة والتنازل)

المبحث الاول : مفهوم وتقييم حيازة التثبيات العينية

المطلب الاول : مفهوم التثبيات العينية و طرق حيازتها

1- مفهوم التثبيات: Immobilisations

➤ هي عبارة عن أصول ثابتة مادية ومعنوية اقتنتها المؤسسة أو قامت بتصنيعها بوسائل الخاصة وذلك لاستعمالها بصورة دائمة في عملياتها المختلفة وليس لغرض التنازل عنها للحصول على أرباح.

لكن هذا لا يمنع التنازل عن بعض أصولها الثابتة والتي أصبحت غير صالحة للاستخدام نتيجة لظهور أصول جديدة في السوق أكثر حداثة ، أو نتيجة لإهلاكها التام بفعل الاستعمال¹.

➤ هي عبارة عن أصول التي تكتنمها المؤسسة لا بغرض المتاجرة فيها وانما لاستخدامها في عمل الاستغلال أي لتحقيق نشاطها الصناعي أو التجاري أو تقديم خدمات و بعض الاستثمارات تتناقص قيمتها تدريجيا مع الزمن بسبب الاستعمال أو تطور التكنولوجي².

➤ ويعرف النظام المحاسبي المالي التثبيات هي الأصل من أصول المؤسسة " والأصل هو مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية³.
و تنقسم التثبيات الى :

○ تثبيات معنوية : هو اصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي ، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية . ويقصد به تلك التثبيات المعنوية غير ملموسة التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال ، المحلات التجارية المكتسبة ، العلامات التجارية ، البرامج المعلوماتية ، براءات الاختراع ، حقوق التأليف.

○ تثبيات عينية: تعالج في العنصر الموالي.

○ تثبيات مالية: تتكون من بعض الحقوق وبعض السندات المثبتة مثل: الاقراضات ، سندات المساهمة

.....الخ

2- تعريف التثبيات العينية : Immobilisations corporelles

¹ هوام الجمعة ، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، الجزء الاول ، 2000، ص19.

² منصور بن عوف عبد الكريم، محاسبة عامة أعمال نهاية المدة التنظيم المحاسبي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثالثة 1998، ص7.

³القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 /07 /2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادرة، في 28 ربيع أول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، ص:81.

تعرف التثبيتات العينية على أنها الأصول أو الموجودات المادية الملموسة التي يحوزها الكيان من أجل الإنتاج تقديم الخدمات والاستعمال لأغراض إداريه و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من سنة مالية.¹

وعموما تتميز التثبيتات المادية بالخصائص التالية:²

- تقتني بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية وليس بغرض بيعها.
- تتصف بالوجود المادي الملموس مثل الأراضي ، المباني ، المعدات و السيارات.....إلخ.
- تتسم بطول عمرها الإنتاجي بمعنى أن الأصل سيقدم خدمات للمشروع تزيد عن السنة و بالتالي فإن تكلفة الحصول عليها تقسم على عمر الأصل و يستثنى من ذلك الأراضي.

3- حسابات التثبيتات العينية:

حسب النظام المحاسبي المالي فان اعتبار العنصر كتثبيتات عينية ، يؤدي الى استعمال الحسابات التالية:³

211 - الأراضي

212 - عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي

213 - البناءات

215 - المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية

218 - التثبيتات العينية الاخرى (معدات نقل، تجهيزات اجتماعية، معدات مكتب:منها أجهزة الإعلام الآلي، الغلافات

المتداولة وغيرها من التثبيتات غير واردة في الحسابات أعلاه).

4- الاعتراف بالتثبيتات العينية:

القاعدة أن يتم الاعتراف بهذه التثبيتات أي تسجيلها في دفاتر المؤسسة إذا توافر الشرطان التاليين:⁴

➤ الشرط الأول:

أن يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذه الأصول منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة أو الكيان.

¹ ناصر رحال و مصطفى عوادي ، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي ، محاضرة أقيمت بالمركز الجامعي الوادي، السنة الجامعية 2009، ص 8.

² أمين السيد أحمد لطفى، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 429.

³ القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 /07 /2008، مرجع سابق ، ص 57

⁴ عبد الوهاب ناصر على، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 221.

➤ الشرط الثاني:

يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء هذه الأصول بدرجة عالية من الدقة.

5- أشكال وطرق تمويل حيازة التثبيتات العينية:

➤ حالة الشراء نقدا (التسديد المباشر):

يمكن للمؤسسة أن تشتري احد عناصر التثبيتات مع التسديد المباشر دون انتظار مرور مهلة لذلك، وفي هذه الحالة يمكن أن تستفيد المؤسسة من خصم تعجيل الدفع¹.

➤ حالة الشراء على الحساب:

هناك الكثير من الحالات التي تقوم فيها المؤسسات بشراء التثبيتات مقابل التعهد بسداد الثمن في المستقبل، وقد يكون هذا دفعة واحدة أو على أقساط، كما قد يكون هذا التعهد بإصدار سندات أو أوراق دفع و في هذه الحالة فإن ما يتم تحمله من مدفوعات نقدية يزيد عادة عن السعر النقدي لهذا الأصل وذلك لما يتضمنه السعر المؤجل من فوائد يتحملها المشتري، وتحدد القيمة التي يسجل بها الأصل في الدفاتر بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي يتضمنها التعهد بالسداد وذلك في تاريخ اقتناء الأصل (نبعد أثر الزمن عن القيمة) والفرق يعتبر كمصاريف مالية تحمل لفترات القرض.

➤ الحصول على التثبيتات عن طريق القروض:

النظام المحاسبي المالي يرخص في البند 03_326 باستعمال طريقة ثانية للمعالجة المحاسبية للقروض وهذا تطبيقا للمعيار المحاسبي "IAS23" (تكاليف القروض)

حيث يرخص بإدراج تكاليف القروض في قيمة اقتناء إنتاج أو ادخار الأصل وذلك باحترام الشروط التالية:²

- إذا تطلب الأصل بالضرورة فترة زمنية طويلة) حسب ن م م أكثر من 12 شهر و لم تحدد المدة في المعيار (لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية AIS/IFRS، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص 267

² احمد نور، المحاسبة المالية، شركة الجلال، مصر 2004، ص 475_477

○ في حالة اقتراض المؤسسة أموال خصيصا بغرض الحصول على أصل بعينه مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإننا يجب أن نضيف لتكلفة الأصل تكلفة الاقتراض الفعلية التي تحددها المؤسسة خلال الفترة مطروحا منها أي إيراد تحقق من التوظيف المؤقت للأموال المقترضة.

○ في حالة الاقتراض بصفة عامة و تستخدم الأموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، تحدد قيمة تكلفة الاقتراض الواجب إدراجها ضمن تكلفة الأصل بحساب معدل لرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل و الذي يمثل الوسط الحسابي المرجح لمعدلات الفائدة المطبقة عن القروض القائمة خلال المدة و ذلك بعد استبعاد القروض التي تم إبرامها تحديدا بغرض اقتناء أصل بذاته، و يجب ألا تزيد تكلفة القرض المحمل لتكلفة الأصل خلال دورة ما عن مجموع تكاليف القروض التي تحملتها الدورة نفسها.

○ نبدأ في تسجيل (إدراج) تكاليف القرض في تكلفة الأصل عندما:

- يتم الإنفاق على الأصل .

- عند تكبد المنشأة تكلفة الاقتراض (استحقاق تكاليف القرض).

عندما تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض محددة له أو لبيعه للغير محل تنفيذ في الوقت الحالي أي قيد الانجاز.

○ يوقف إدراج تكاليف القرض ضمن تكلفة الأصل بمجرد انتهاء هذه التحضيرات.

➤ الحصول على التثبيتات عن طريق الإعانات (المنح الحكومية):

حسب المعيار IAS 20 تعالج الإعانات العمومية بطريقتين هما¹

○ أن يتم إدراج المنحة من قيمة كإيراد مؤجل و يعترف به بطريقة منتظمة على أساس معقول خلال العمر الإنتاجي للتثبيت، و هي الطريقة التي اعتمد عليها النظام المحاسبي المالي.

○ أن يتم طرح قيمة المنحة من قيمة الأصل للوصول إلى المبلغ المسجل للأصل في الميزانية، و هذا ما يخفض تكاليف الاهتلاك لاحقا.

➤ الحصول على التثبيتات عن طريق المبادلة :

في الحياة العملية يمكن أن تقتني المؤسسة التثبيتات من خلال الاستبدال الكلي أو الجزئي بأصل أو أصول أخرى مماثلة أو غير مماثلة له، و الذي سنعرضه فيما يلي¹:

¹ بن ربيع حنيفة ، مرجع سابق ، ص ص 281 _ 282

○ استبدال الأصل الثابت بأصل أو أصول مماثلة :

يمكن اقتناء أصل ثابت من خلال استبداله بأصل آخر مماثل له، أي لهما نفس الاستخدام في طبيعة النشاط وقيمة عادلة مماثلة بالإضافة إلى توفر الشروط التالية:

- يفترض عدم توافر نية البيع لدى المؤسسة المقتنية.
- لا تتوفر عندئذ أركان تحقق الربحية عند المؤسسة المقتنية.
- عدم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر عن عملية الاستبدال.
- تعد تكلفة الأصل الذي تقتنيه المؤسسة هي القيمة الدفترية للأصل المستبدل به

○ استبدال الأصل الثابت بأصل أو أصول غير مماثلة :

إذا كان الأصل المقتني غير مماثل الأصل الثابت المستبدل، فإن ذلك يتطلب مراعاة ما يلي:

- قياس تكلفة الأصل المقتني بقيمة العادلة.
- القيمة العادلة للأصل المقتني تكون مساوية للقيمة العادلة للأصل المستبدل به بعد تسويتها بمبالغ نقدية متبادلة.
- إن التبادل يمكن أن يحقق أرباح أو خسائر رأسمالية، يجب أن تظهر في جدول حساب النتائج.

المطلب الثاني : عناصر تكلفة حيازة التثبيتات العينية

1- عناصر تكلفة الأراضي:

ويقصد بها الأراضي المقتناة بغرض الاستخدام في عمليات المنشأة وليس بغرض الاستثمار أو المتاجرة، و عموماً يمكن أن تشمل تكلفة اقتناء الأراضي وإعدادها للاستخدام كل أو بعض عناصر التكاليف الآتية²:

- ثمن الشراء الأصلي.
- كل تكاليف التعاقد والتسجيل ونقل الملكية (عمولة الشراء، مصاريف القضائية، أنعاب المحاماة، الرسوم العقارية وغيرها).

¹ عبد الوهاب ناصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 238_241

² أحمد نور، المحاسبة المالية، شركة الجلال، مصر، 2004، ص46

- جميع تكاليف التمهيد و الإصلاح و التحسين اللازمة ليصبح الأصل صالحا للاستخدام المرغوب.
- تكاليف التحسينات ذات العمر الافتراضي غير المحدد مثل تركيب شبكات الصرف أو توصيل الكهرباء. و إذا كان هناك تحسينات للأراضي ذات عمر افتراضي محدد فإنها لا تضاف إلى تكلفة الأراضي، و إنما يتم تسجيلها في حساب مستقل و تهتك على مدار عمرها الافتراضي و مثال ذلك إقامة سور حول الأرض أو إنشاء ساحة انتظار للسيارات و غيرها¹.

أما إذا قامت المنشأة بشراء أرض لغرض إنشاء مبنى جديد، و كان هناك مبنى قديم يجب إزالته ، فإن تكلفة إزالة المبنى و التخلص من الأنقاض و تسوية الأرض حتى بدء حفر أساسيات المبنى الجديد تعتبر لازمة لإعداد الأرض للاستخدام و بالتالي يتم إضافة هذه التكلفة إلى تكلفة الأراضي ، و إذا تم بيع هذه الأنقاض فإنه يجب خصم ثمن بيعها من تلك التكلفة.

2- عناصر تكلفة المباني :

تعتبر من المشاكل الأساسية في تحديد تكاليف المباني كيفية التفرقة بين هذه الأخيرة و التكاليف التي تدخل ضمن عناصر تكلفة الأراضي فعلى سبيل المثال عندما نقوم بشراء أرض مقام عليها مبنى قديم و نريد إزالة هذا الأخير من أجل بناء آخر جديد، فهنا يتم طرح عدة تساؤلات حول ما إذا كانت تكاليف إزالة هذا المبنى جزء من تكلفة المبنى الجديد أو جزء من تكلفة الأراضي أم تعتبر كمصاريف جارية يتم تحميلها كلية خلال هذه الدورة.

و يعتبر المعيار الأساسي للفصل في هذه التساؤلات هو العلاقة السببية بين النفقة و احد عناصر الأصول ، و نعني به البحث عن مدى ارتباط النفقة بالأصل الذي تملكه المنشأة حيث يسمح لنا هذا المعيار في الفصل بين عدة حالات² و الجدول الموالي يشمل بعض الأمثلة عن ذلك:

¹ إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، المحاسبة المتوسطة في الأصول طويلة الأجل، الالتزامات بعض مشاكل قياس الدخل، الدار الجامعية للطباعة و النشر و

التوزيع، مصر، 1996 ، ص 8

² أحمد نور، مرجع سابق ، ص 479

جدول رقم 01 : تحديد عناصر تكلفة المباني

التكلفة	كيفية معالجتها وأسباب ذلك
- تكلفة المباني المؤقتة المقامة للإشراف على بناء الموقع الجديد و لتخزين العتاد و المواد أثناء عملية البناء.	- تعتبر جزء من تكلفة المبنى الجديد و ذلك لأنها تعتبر جزء من التكاليف الضرورية للبناء و إقامة المبنى الجديد.
- تكاليف إزالة مبنى قديم غير صالح للاستخدام على ارض ملك للمنشأة و ذلك لبناء آخر جديد.	- تعتبر هذه التكاليف جزء من الخسائر المتعلقة بالاستغناء عن خدمات الأصل القديم فهذه التكاليف مرتبطة بخدمات الأصل القديم و ليس بالخدمات التي ستحصل عليها المنشأة من المبنى الجديد.
- التأمين على الأخطار التي قد يتعرض لها الغير أثناء عملية البناء.	- تعالج كجزء من تكلفة المبنى الجديد باعتبارها تكاليف محادية و ضرورية لوضع الأصل الجديد موضع التنفيذ.

المصدر: أحمد نور، مرجع سابق، ص 480

3- المعدات و الادوات و التثبيتات الاخرى:

إن تحديد تكاليف التثبيتات المادية من الأهمية بما كان لأنه يتم رسمتها وتوزيعها على مدى العمر الإنتاجي لهذه العناصر، حيث لا تقتصر هذه التكاليف على الاقتناء المبدئي للتثبيت فقط، بل قد، تظاهر مجموعة من المصاريف الأخرى خلال خدمته وتشغيله، وفيما يلي القواعد المتعلقة بقياس وتقييم هذه التكاليف :

- إن التثبيتات المادية التي توافق الشروط السابقة الذكر يجب أن تقيم بتكلفتها والتي تشمل ثمن الشراء (بعد طرح كل التخفيضات والحسومات) مضافا إليها جميع الضرائب والرسوم غير المسترجعة، مثل الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل، بالإضافة إلى المصاريف المرتبطة مباشرة بتحويل ونقل التثبيت إلى موقعه، و مصاريف تجهيز هذا الموقع وتثبيتته وتكاليف التفكيك والتركيب، وكل المصاريف المتعلقة بالتثبيت لجعله في حالة الخدمة وجاهز للاستخدام حسب الطريقة المتوقعة من الإدارة¹، ومن أمثلة هذه التكاليف نجد مصاريف المستخدمين، تعويضات الخبراء والمختصين، مصاريف الشحن... الخ.

¹ Brian et Laura Friedrich, IAS36, CGA Canada, 2009, p02

أما فيما يتعلق بالمصاريف الأخرى غير المرتبطة مباشرة بالتثبيت المادي وعملية جعله في حالة الخدمة، لا يمكن أن تُدمج في تكلفته، وحتى يُعترف بهذه المصاريف الإضافية في تكلفة التثبيت يجب أن توافَق مجموعة من الشروط هي¹:

- أن تكون هذه المصاريف مرتبطة بالتثبيت وعملية وضعة في الخدمة؛
- أن تكون ضرورية؛
- أن تكون عادية وغير مبالغ فيها؛
- في حالة بناء التثبيت المادي داخليا فإن تكلفته تشمل مجموع تكاليف المواد المستهلكة واليد العاملة والمصاريف الأخرى المباشرة والمرتبطة بالتثبيت ووضعه في الخدمة، كما يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار الفوائد المالية التي تمثل تكاليف التمويل الخارجي عند وجود الحاجة له، وهذا إذا كان التثبيت المادي مؤهل أي يتطلب مدة زمنية لإنجازه أكثر من سنة، كذلك الأمر بالنسبة إلى التثبيتات المحصلة بدفع مؤجل إذا كانت مؤهلة، حيث يُعتبر الفرق بين القيمة الفورية والقيمة التي يجب تسديدها كفوائد مالية يُعترف بها في تكلفة التثبيت².
- إذا تم اقتناء التثبيت المادي بالتبادل مع تثبيت آخر سواء كان مماثل أو غير مماثل، فإن التكلفة يتم قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا:
- كانت عملية التبادل ليس لها وجود مادي؛
- كانت القيمة العادلة للتثبيت المستلم أو المستغنى عنه لا يمكن قياسها بموثوقية، وإذا لم يتم قياس التثبيت المكتنى بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تكون القيمة المحاسبية لنظيره المستغنى عنه.
- إذا تم شراء التثبيت المادي مقابل إصدار أسهم أو سندات، يُسجل بالقيمة العادلة لهاته الأسهم والسندات التي أُصدرت مقابلته، مع الأخذ بعين الاعتبار علاوة أو خصم الإصدار.
- إذا تم شراء التثبيتات المادية كمجموعة واحدة تُوزع التكلفة التي دفع مقابلها على عناصر هاته المجموعة حسب القيم التي يُقدرها الخبراء.
- إذا تم استلام التثبيتات المادية كتبرعات تسجل بقيمتها العادلة عند نقل ملكيتها، وإذا لم تنقل ملكيتها يتم الإفصاح عنها ضمن الملاحظات التفسيرية.

¹ محمد وندلوس، معايير المحاسبة الدولية، دروس السنة الأولى ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010.

² Système comptable et financier, Actifs corporelles, Institut spécialisé en gestion et finances, INTEC, Paris, 2008, p10.

- إذا تم اقتناء تثبيت مادي يتكون من أجزاء مدة استعمالها واستهلاك منافعها الاقتصادية تختلف عن مدة استعمال التثبيت ككل، وكانت هذه الأجزاء ذات مبالغ هامة ومعتبرة بالنسبة للقيمة الكلية للتثبيت، فإن التسجيل يكون على حسب الأجزاء أي بشكل منفصل¹.

المطلب الثالث : القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي

1- نماذج قياس التثبيتات العينية:

يُجيز المعيار " IAS16 " استخدام نموذجين محاسبيين في قياس تكلفة التثبيتات المادية بعد الاقتناء حيث يسمح هذا للمؤسسة بتقريب أسعار هاته التثبيتات من الأسعار السوقية، وتُعتبر هذه الطريقة اختيارية ولكن إذا أُعتمد عليها يجب على المؤسسة أن تستمر في تطبيقها في كل مرة ترى احتمال وجود فرق بين القيم المحاسبية والقيم السائدة في السوق، وهذان النموذجان هما²:

➤ نموذج التكلفة التاريخية: Cout historique

يُقَيِّم التثبيت المادي بتكلفته التاريخية مطروحا منها الاهتلاك المتراكم عبر السنوات ومختلف خسائر القيمة المسجلة.

➤ نموذج إعادة التقييم: Réévaluation

يُقَيِّم التثبيت المادي بالقيمة المعاد تقديرها أي قيمته العادلة بتاريخ إعادة التقييم، بشرط أن تكون هذه القيمة قابلة للقياس بموثوقية، حيث يتم تحديد القيمة العادلة بإحدى الطرق التالية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التثبيت ووجود أو عدم وجود سوق نشطة له:

- تُقَيِّم الأراضي والمباني في ظل وجود سوق نشطة لها بالقيم السائدة في هاته السوق، أو على أساس تقدير من طرف خبير عقاري.

- تُقَيِّم معدات الإنتاج بالقيمة السوقية، وإن لم تكن هناك سوق نشطة لهذه المعدات نظرا لخاصيتها وندرته، يمكن تحديد قيمتها العادلة من خلال قياس قيمة الاستبدال لها، أي قيمة التثبيت الجديد الذي يمكن استبداله به نظيره القديم، وعلى أساس هذه القيمة تحسب الاهتلاكات وتستخرج القيمة المحاسبية الصافية النظرية، ثم يعالج الفرق بين القيمتين³.

¹ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان الأردن، 2008، ص 362

² www.iasplus.com/ IAS16, property, Plant and equipment consulté le 08/04/2017

³ www.worldgaapinfo.Com/ IAS16_ property, Plant and equipment. consulté le 08/04/2017

يخضع نموذج إعادة التقييم إلى مجموعة من القواعد، هي:

- يجب أن تتم عمليات إعادة التقدير بانتظام؛
- يجب أن تتم إعادة تقدير الفئة الكاملة للتثبيتات المادية عندما يتم إعادة تقدير تثبيت معين ينتهي إلى هذه الفئة؛
- يجب أن يتم اهتلاك التثبيتات التي تم إعادة تقديرها بذات الطريقة المستخدمة بموجب نموذج التكلفة.

2- معالجة فرق إعادة التقييم:

➤ إعادة التقييم الأولية:

إذا كان الفرق إيجابياً يُسجل كعنصر من عناصر الأموال الخاصة في الحساب 115 " فرق إعادة التقييم"، وإذا كان سلبياً يعتبر خسارة ويسجل في حسابات التسيير ويؤثر سلباً على النتيجة فيخفصها.

➤ إعادة التقييم اللاحقة:

إذا كانت إعادة التقييم الأولية سلبية والثانية موجبة ، تُغطى هذه الأخيرة النتيجة السلبية لإعادة التقييم الأولى ، والفائض الموجب يُعتبر كدخل ويعترف به في جدول حسابات النتائج ويؤثر على النتيجة فيرفع فيها.

إذا كان إعادة التقييم الأولية موجبة والثانية سلبية ، تُغطى هذه الأخيرة بالفائض الموجب للعملية الأولى وإذا لم يكن بالكافي يسجل الفائض السلبي المتبقي كخسارة ويؤثر سلباً على النتيجة.

3- أساس إعادة تقييم التثبيتات العينية:

في هذه الحالة فإن إعادة تقييم تثبيت ما تتم بإعادة تقييم قيمته الإجمالية وكذا الإهلاكات الخاصة به وهذا اعتماداً على معامل يحسب بنسبة القيمة العادلة (أي سعر البيع الصافي) للأصل إلى قيمته المحاسبية الصافية أي أن:

$$\text{معامل إعادة التقييم} = \frac{\text{القيمة العادلة للأصل}}{\text{قيمته المحاسبية الصافية}}$$

حيث أن القيمة المحاسبية الصافية هي قيمة الأصل المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة بعد طرح الإهلاكات المتراكمة و خسائر القيمة المسجلة.

إن فرق إعادة التقييم هو الفرق ما بين القيمة الإجمالية (التاريخية) المعاد تقييمها للتثبيت من جهة ومجموع الإهلاكات المعاد تقييمها من جهة أخرى.¹

¹ عبد الرحمن عطية ، المحاسبة المعقدة وفقاً للنظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي، برج بوعربريج، 2011 ، ص ص : 226 - 219

4- الآثار السلبية لعدم إعادة تقييم التثبيات:

إن عدم القيام بإعادة تقييم التثبيات بعد إرتفاع أسعارها ينتج عنه آثار سلبية على المؤسسة مثل:

- اعتبار أقساط الإهلاك اقل من التكلفة الفعلية لحيازة واستخدام التثبيات لأن أقساط الإهلاك يحتسب على أساس التكلفة التاريخية وليس على أساس تكلفتها الحالية وهذا سوف يؤدي إلى تضخيم نتيجة الدورة وتحميل المؤسسة بضرائب على الربح أكبر من المبالغ الواجب تسديدها لو انها قامت بإعادة تقييم التثبيات .
- عدم تمكين المؤسسة من تجميع إهلاكات كافية لتمويل التثبيات المعوضة للتثبيات التي تم إهلاكها بصفة كلية .
- التأثير سلبا على الدور الإعلامي للمحاسبة، ذلك أن الميزانية غير المعاد تقييمها لا تظهر الأصول بقيمتها الحالية بتاريخ إعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ إعداد الميزانية¹.

من الدراسة أعلاه يتضح أن إعادة تقييم التثبيات هي ضرورية للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر

التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي للمحاسبة.

¹ المرجع السابق، ص 228

المبحث الثاني: التثبيتات العينية (الإهلاك، خسارة القيمة والتنازل)

المطلب الأول: الإهلاك

1- مفهوم الإهلاك : Amortissement

1-1- تعريف الإهلاك :

- يعرف الإهلاك على أنه انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو التآكل أو القدم، ففي النظام المحاسبي المالي وفي المادة 07-121 فقد عرف الإهلاك كالتالي: "الإهلاك هو إستهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه."¹
- ويعرف الإهلاك بأنه توزيع تكلفة الأصل الثابت على سنوات عمر الأصل حيث تعتبر هذه التكلفة نفقة رأسمالية يستفيد منها المشروع أو الوحدة الاقتصادية لأكثر من فترة مالية حتى يتم مقابلتها مع الإيرادات المعترف فيها والتي تحققت من الخدمات التي قدمها
- الأصل الثابت تماشيا مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ويتم توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الفترات المالية التي استفادت من خدماتها حسب طريقة الإهلاك المستخدمة²
- ويعرف أيضا على أنه إثبات الانخفاض غير المسترجع لقيمة بعض الأصول المادية المستعملة والمملوكة من طرف المؤسسة الاقتصادية³
- ويعرف الإهلاك تدهور أو نقص في قيمة التثبيتات نتيجة لاستعمالها، تقادمها أو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بها حيث ان قسط الإهلاك عبء تتحمله المؤسسة سنويا يقتطع من الأرباح إذا تحققت لتتمكن المؤسسة من تجديد عناصر التثبيتات القابلة للإهلاك⁴

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريج، 2009، ص 126

² Khefrati Mohamed zine. Technique comptable 4ème édition Berti 1999 tome 1 p246

³ Hubert de la Bruslerie, Analyse financière, information financière et diagnostique, 4 e édition Dunod, Paris, 2010, p54

⁴ مداني بن بليغث، دروس في المحاسبة المالية_الدرس الثامن، جامعة ورقلة الجزائر 2011، ص 01

2-1- التثبيتات القابلة للاهلاك ومدتها¹

التثبيتات تبقى عموماً قابلة للاهلاك مع بعض الخصوصيات:

- تشكل الأراضي و المباني أصولاً متميزة و تعالج كلا على حدة في المحاسبة حتى ولو تم اقتناؤها معاً، فالبناءات هي أصول قابلة للاهلاك بينما تعد الأراضي عملاً عاماً غير قابلة للاهلاك.
- تستثنى من الأراضي غير قابلة للاهلاك أراضي الاستغلال مثل المحاجر و المقالع التي تهتك نظراً للقلع و الاستخراج الذي يطرأ عليها.
- لا يطبق أي اهلاك على التثبيتات الجاري إنجازها و التثبيتات المالية غير خاضعة للاهلاك عموماً.
- يقضي النظام المحاسبي المالي بأن تهتك التثبيتات المعنوية على أساس مدة نفعيتها التي لا يجب أن لا تتجاوز في كل الأحوال 20 سنة، إلا في حالات استثنائية.
- بالنسبة لمدة اهلاك التثبيتات تعود للمؤسسة و كيفية استهلاكها للمنافع الاقتصادية لهذه التثبيتات غير انه يمكن أن نقدم كمؤشر مدد الاستعمال التي تطبقها محاسبة الضرائب و التي يبيئها الجدول التالي:

جدول رقم 02: مدة اهلاك التثبيتات العينية

التثبيتات	مدة المنفعة	المعدل (100/مدة المنفعة)
البناءات	ما بين 25 و 50 سنة	من 2 % إلى 4 %
المعدات و الأدوات الصناعية	ما بين 5 و 10 سنوات	من 10 % إلى 20 %
معدات النقل	ما بين 4 و 5 سنوات	من 20 % إلى 25 %
أثاث المكتب	10 سنوات	10 %
معدات المكتب و معدات الإعلام الآلي	ما بين 5 و 10 سنوات	من 10 % إلى 20 %

المصدر: من اعداد الطالب

3-1- مبدأ الحساب :

الاهلاكات المتراكمة = مجموع الاهلاكات المطبقة على التثبيت في نهاية الدورة المعنية

القيمة الصافية المحاسبية = القيمة المحاسبية الأصلية - مجموع الاهلاكات

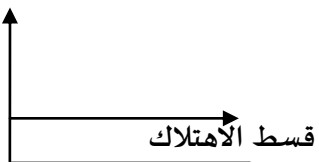
¹ مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص ص 2، 1

2- طرق الإهلاك :

لحساب الإهلاك هناك عدة طرق يمكن إتباعها كما يلي:

1-2- طريقة الإهلاك الخطي: Amortissement linéaire

جدول رقم 03 : طريقة الإهلاك الخطي

طريقة حسابها	التعريف	الطريقة
يحسب قسط الإهلاك وفق العلاقة التالية: المدة × المعدل × القيمة القابلة للإهلاك المعدل = $\frac{1}{\text{العمر الإنتاجي أو العمر الإنتاجي}/100}$	يتم توزيع التكاليف على العمر الإنتاجي بصفة متساوية كما هو ممثل بيانيا في الشكل التالي: 	الإهلاك الثابت (الخطي)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: حواس صلاح، المحاسبة العامة. دروس مواضيع ومسائل محلولة، غرناطة. للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص ص 152-153

مثال 01:

شراء معدات صناعية بقيمة 650.000 دج المدة النفعية 5 سنوات.

$$\text{معدل الإهلاك الخطي} = \frac{100}{5} = 20\%$$

$$\text{قسط الإهلاك} = 0.2 \times 650.000 = 130.000 \text{ دج}$$

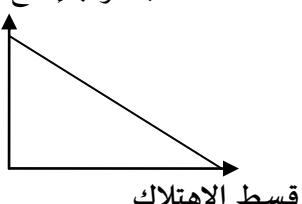
جدول رقم 04 : مخطط الإهلاك وفق الطريقة الخطية

السنة	المبلغ القابل للإهلاك	قسط الإهلاك	الإهلاكات المتراكمة	القيمة الصافية المحاسبية
1	650000	130000	130000	520000
2	650000	130000	260000	390000
3	650000	130000	390000	260000
4	650000	130000	520000	130000
5	650000	130000	650000	0

المصدر: من إعداد الطالب

2-2- طريقة الاهتلاك المتناقص: amortissement dégressif

جدول رقم 05 : طريقة الاهتلاك المتناقص

طريقة حسابها	التعريف	الطريقة
<p>يتم حسابها وفق المعدلات التالية:</p> <p>العمر المقدر المعامل</p> <p>3-4 سنوات 1.5</p> <p>5-6 سنوات 2</p> <p>أكثر من 6 سنوات 2.5</p> <p>معدل الإهلاك المتناقص = معدل الإهلاك الثابت × المعامل</p> <p>يتم التوقف عن استعمال الإهلاك المتناقص عندما يصبح المعدل المتناقص أقل أو يساوي</p> <p>$100 \div (\text{عدد السنوات المتبقية})$ يتم الانتقال إلى طريقة الاهتلاك الخطي ويحسب القسط للسنوات المتبقية كما يلي:</p> <p>القيمة المحاسبية الصافية ÷ عدد السنوات المتبقية</p>	<p>تعتمد هذه الطريقة على تطبيق نسبة مئوية ثابتة على قيمة متناقصة .</p> <p>تطبيق القيمة الأصلية للتثبيت بالنسبة للسنة الأولى ثم القيمة المتبقية يطرح إهلاك السنة الماضية بالنسبة للسنة الثانية هكذا، ومن شروط هذه الطريقة يجب على المؤسسة خاضعة للنظام الحقيقي للضرائب ويجب على المؤسسة إختبار هذه الطريقة كتابيا عن طريق رسالة تقدم لمصلحة الضرائب ويجب أن يكون عمر التثبيت على الأقل 03 سنوات ذات صلة مباشرة بالإنتاج</p> 	<p>الاهتلاك المتناقص</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: حواس صلاح، مرجع سابق، ص ص 153-154

مثال 02: نفس معطيات المثال 01

معدل الاهتلاك المتناقص = $20\% \times 2 = 40\%$ (الانتقال للاهلاك الخطي في السنة 4)

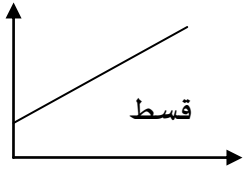
جدول رقم 06: مخطط الاهتلاك وفق الطريقة المتناقصة

السنة	المبلغ القابل للاهلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة الصافية المحاسبية
1	650000	260000	260000	390000
2	390000	156000	416000	234000
3	234000	93600	509600	140400
4	140400	70200	579800	70200
5	140400	70200	650000	0

المصدر: من اعداد الطالب

3-2 - طريقة الاهتلاك المتصاعد: Amortissement progressif

جدول رقم 07 : طريقة الاهتلاك المتصاعد

طريقة حسابها	التعريف	الطريقة
<p>يتم الحصول على معدل الاهتلاك السنوي كما يلي:</p> <p>القسمة البسط يكون مقابلاً لعدد السنوات المطابقة لمدة الاستعمال المنقضية</p> <p>المقام يمثل مجموع سنوات العمر الإنتاجي للتثبيت المعني و ذلك بجمع سنوات العمر الإنتاجي للتثبيت مباشرة</p> <p>يتم الحصول على قسط الاهتلاك السنوي بضرب المبلغ القابل للاهتلاك في معدل الاهتلاك المقابل للسنة المعنية</p>	<p>تستعمل هذه الطريقة عندما تتوقع مصاريف أخرى مع الإهلاك تكون مرتفعة في السنوات الأولى ومنخفضة في السنوات الأخيرة لا يوجد أي شرط ما عدا الإدلاء كتابياً عن طريق ضبط رسالة للتصريحات السنوية بموجبها تختار المؤسسة تطبيق هذه الطريقة</p> 	<p>الاهتلاك المتصاعد</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: حواس صلاح، مرجع سابق، ص 155-156

مثال 03: نفس معطيات المثال 01

المقام = (1+2+3+4+5) = 15 لان فترة الاستخدام هي 5 سنوات

$$\text{معدل الاهتلاك} = \frac{N}{15} \quad (N = 1, 2, 3, 4, 5)$$

جدول رقم 08: مخطط الاهتلاك وفق الطريقة المتصاعدة

السنة	المبلغ القابل للاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة الصافية المحاسبية
1	650000	43333.33	43333.33	606666,67
2	650000	86666,67	129999,99	520000
3	650000	130000	259999,99	390000
4	650000	173333,33	433333,33	216666,67
5	650000	216666,67	650000	0

المصدر: من اعداد الطالب

ملاحظة : الاهتلاك المتصاعد اضافته النظام المحاسبي المالي وهو غير منصوص عليه في المعايير المحاسبية الدولية

4-2- طريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج: amortissement unité de production

جدول رقم 09 : طريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج

طريقة حسابها	التعريف	الطريقة
<p>يعبر العمر بوحدات كمية (الطن، الكغ، الكيلومتر، وحدة منتجة)</p> <p>يحسب معدل الاهتلاك لوحدة النشاط:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● معدل الاهتلاك = القيمة القابلة للاهتلاك ÷ عدد وحدات النشاط الاجمالية ● قسط الاهتلاك = عدد وحدات المنتجة × معدل الاهتلاك 	<p>بعض التثبيتات تتناقص او استنفاد منافعها بعدد وحدات النشاط او وحدات الإنتاج ولهذا عادة ما يعبر عن العمر الانتاجي لهذه التثبيتات بوحدات الإنتاج والتي يمكن أن يكون مثلا عدد الكيلومترات المقطوعة لمعدات النقل..... الخ</p>	<p>الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: حواس صلاح، مرجع سابق، ص ص 156-157

مثال 04: ¹

- شراء معدات صناعية بقيمة 60.000 دج المدة النفعية 5 سنوات .
- حجم الانتاج المقدر خلال 5 سنوات هو: 120000 وحدة تامة الصنع.P.
- الانتاج الفعلي السنوي كان كالتالي:

السنة	1	2	3	4	5	المجموع
الانتاج الفعلي	14000	24000	30000	32000	20000	120000

لدينا تكلفة الوحدة P هي : 60000 دج / 120000 = 0.5 دج

الاهتلاك السنوي يكون كالتالي :

جدول رقم 10 : مخطط الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج

السنة	الانتاج الفعلي	قسط الاهتلاك	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة الصافية المحاسبية
1	14000	7000	7000	53000
2	24000	12000	19000	41000
3	30000	15000	34000	26000
4	32000	16000	50000	10000
5	20000	10000	60000	0

المصدر: من اعداد الطالب

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 132 (بتصرف الطالب)

3- إهلاك التثبيتات المادية القابلة للتفكيك¹:

هناك بعض التثبيتات المادية عناصرها تختلف فترات إستخدامها ومنه فإن معدلات إهلاكها سوف تختلف، لذا فإن كل عنصر يعالج ويمتلك على حدى ويكون له مخطط إهلاك خاص به.

➤ مدة الإهلاك:

- للهيكل، مدة الإستخدم للتثبيت في مجمله.
- بالنسبة للمكونات من الصنف الأول، الفترة التي تفصل إستبدالها المتتالي.
- أما المكونات من الصنف الثاني، الفترة التي تفصل مراجعتين متتاليتين.

➤ إستبدال المكونات:

تكاليف إستبدال المكون لتثبيت مادي يجب أن تسجل كعملية شراء مكون منفصل، القيمة المحاسبية الصافية للمكون المستبدل تساوي الصفر في الغالب، وإلا يجب أن تسجل كعملية تنازل أو رمي كفضلات.

➤ تعديل مخطط الإهلاك :

أي تعديل في الإستخدم المقدر يؤدي إلى مراجعة مستقبلية في مخطط الإهلاك للمؤسسة، إذا حدث مثل هذا التغيير، من الضروري تسجيله كتغيير في التقدير المحاسبي ويتم تعديل حصص الإهلاكات للدورة والدورات المستقبلية. ويتم تعديل عنصرين من مخطط الإهلاك، وهما:

- تعديل المدة، فتغير المدة هو تعديل بسيط
- تعديل الأساس للإهلاك، يتم زيادة الأساس للإهلاك عندما:
- تؤدي الإستثمارات الجديدة إلى تحسين أداءات التثبيتات.
- عند وجود شك في خسارة في القيمة المسجلة مسبقا.

يتم تخفيض الأساس للإهلاك عندما تثبت خسارة في القيمة.

4- التغيير في العمر الافتراضي (مدة المنفعة) وطريقة الإهلاك:

تنص معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي على أن مدة و طرق الإهلاك ترتكز على عوامل اقتصادية، ويعاد النظر فيها على الأقل مرة واحدة كل سنة، حيث و في حالة حدوث تغير جوهري في الوتيرة المتوقعة لاستهلاك المنافع الاقتصادية للتثبيت ، يتم تغيير طريقة الإهلاك لتعكس التحول الحاصل، وهذا ما لم يكن موجودا سابقا حسب

¹ هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2010، صص:56-59

المخطط المحاسبي ال وطني " PCN " حيث كانت مدة و طرق الاهتلاك تتأثر باعتبارات جبائية ولا ينص هذا المخطط على أي إجراءات بخصوص مراجعتها، أي هي غير مفروضة¹.

إن التغيير في مدة أو طريقة الاهتلاك هو تغيير في التقديرات المحاسبية والتي تكون آثاره واجبة التسجيل والقياس في حسابات النتائج للفترة التي حدث فيها التغيير² ، وسنحاول فيما يلي إيضاح كيفية حدوث هذا الاثر من خلال المثالين التاليين:

مثال 1: التغيير في العمر الافتراضي (مدة المنفعة)

اشترت مؤسسة آلة صناعية بمبلغ 500000 دج، كانت المدة المقدرة لاستهلاك المنافع الاقتصادية لهذا التثبيت بانتظام (إهلاك خطي) 10 سنوات ، وفي السنة N+3 وبسبب التقادم التكنولوجي وعملا بالقواعد التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، أعيد تقدير عمر الآلة الافتراضي المتبقي ب 3 سنوات. وعليه ستقوم المؤسسة بتوزيع القيمة المتبقية للتثبيت على العمر الافتراضي الجديد المقدر له، والجدول التالي يعطينا صورة أوضح عن هذا التحول من خلال مقارنة بين الإهلاك قبل وبعد إعادة تقدير العمر الإنتاجي للآلة :

جدول رقم 11: مخطط الاهتلاك (التغيير في العمر الافتراضي)

الاهتلاك المتراكم			الاهتلاك العادي			
القيمة الصافية المحاسبية	الاهتلاكات المتراكمة	قسط الاهتلاك	القيمة الصافية المحاسبية	الاهتلاكات المتراكمة	قسط الاهتلاك	السنة
450000	50000	50000	450000	50000	50000	N
400000	100000	50000	400000	100000	50000	N+1
350000	150000	50000	350000	150000	50000	N+2
300000	200000	50000	300000	200000	50000	N+3
200000	300000	10000	250000	250000	50000	N+4
100000	400000	10000	200000	300000	50000	N+5
0	500000	10000	150000	350000	50000	N+6
			100000	400000	50000	N+7
			50000	450000	50000	N+8
			0	500000	50000	N+9

المصدر: من اعداد الطالب

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009 ص682.

² Tazdait Ali, *Maitrise du système comptable financier*, 1ere Edition, édition ACG, Algérie, 2009, p246

من خلال الجدول نلاحظ أن قسط الاهتلاك سجل ارتفاعا في سنة تغيير العمر الافتراضي للتثبيت ، وهذا مقارنة بما كان معمول به سابقا ، وبالتالي ستتحمل المؤسسة تكاليف إضافية حيث سيؤثر ذلك سلبا على نتيجة السنة فيخفص فيها.

مثال 02: التغيير في طريقة الاهتلاك

اشترت مؤسسة آلة صناعية بمبلغ 500000 دج، كانت المدة المقدرة لاستهلاك المنافع الاقتصادية لهذا التثبيت بانتظام (إهلاك خطي) 10 سنوات ، وفي السنة N+2 رأت الإدارة أن طريقة الاهتلاك هذه لا تتماشى ووتيرة استهلاك المنافع الاقتصادية، فكان لا بد من إعادة النظر فيها، وقد قررت استخدام طريقة الاهتلاك المتناقص.

جدول رقم 12: مخطط الاهتلاك (التغيير في طريقة الاهتلاك)

الاهتلاك المتراكم			الاهتلاك العادي			
القيمة الصافية المحاسبية	الاهتلاكات المتراكمة	قسط الاهتلاك	القيمة الصافية المحاسبية	الاهتلاكات المتراكمة	قسط الاهتلاك	السنة
450000	50000	50000	450000	50000	50000	N
400000	100000	50000	400000	100000	50000	N+1
350000	150000	50000	350000	150000	50000	N+2
262500	237500	87500	300000	200000	50000	N+3
196875	303125	65625	250000	250000	50000	N+4
147656,25	352343,75	49218,75	200000	300000	50000	N+5
110742,19	389257,81	36914,06	150000	350000	50000	N+6
73828,13	426171,87	36914,06	100000	400000	50000	N+7
36914,07	463085,93	36914,06	500000	450000	50000	N+8
0	500000	36914,07	0	500000	50000	N+9

المصدر: من اعداد الطالب

○ معدل الاهتلاك المتناقص = $10\% \times 2.5 = 25\%$

○ قسط الاهتلاك الجديد = $25\% \times 350000 = 87500$ دج

○ في السنة N+6 يتم الانتقال الى الطريقة الخطية

من خلال الجدول نلاحظ أن قسط الاهتلاك سجل ارتفاعا في السنة التي تم فيها تغيير الطريقة، حيث



تحملت المؤسسة في هذه السنة تكاليف أكبر حسب طريقة الاهتلاك المتناقص من تلك المسجلة وفق طريقة القسط

الثابت ، وبالتالي سيؤثر هذا سلبا على نتيجة السنة فيخفض فيها.

ملاحظة : فيما يتعلق بطريقة الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج، فإنه لمن الصعب عقد مقارنة بين أعباء الاهتلاك لهذه الطريقة مع الطرق الأخرى لمعرفة نوع وحجم الأثر الناتج عن الانتقال بين هاته الطرق، والسبب هو أن طريقة وحدات الإنتاج لا تتأثر بعامل الزمن بالمرّة، وإنما تتأثر بمستوى الوحدات الفعلية المنتجة خلال الفترة المحاسبية، مما يجعلها مرتبطة بعوامل عديدة أخرى.

المطلب الثاني: الخسارة في قيمة التثبيتات العينية

يجب على المؤسسة في اخر كل سنة أن تخضع اصولها بما فيها التثبيتات المعنوية والمادية إلى فحص تدني القيمة وهذا لضمان تسجيل الأصول بأقل قيمتها القابلة للتحصيل وذلك حسب المعيار الدولي IAS 36 .

-1 تعريف الخسارة في القيمة: ¹ Perte de valeur

عرف النظام المحاسبي المالي خسارة القيمة بأنها فائض القيمة المحاسبية للأصول عن القيمة الواجبة (أي الممكنة) التحصيل ، تدني التثبيتات هو الفرق بين القيمة الباقية المحاسبية والقيمة القابلة للتحصيل عندما تكون الأولى أقل من الثانية:

تدني القيمة = القيمة الباقية المحاسبية - القيمة القابلة للتحصيل

- القيمة القابلة للتحصيل: هي القيمة المسترجعة للأصل والتي تمثل أعلى قيمة بين القيمة الصافية للتنازل عن هذا الأصل وقيمه التفضية.
- القيمة التفضية: هي القيمة المحينة لتقديرات التدفقات الخزينة المستقبلية المنتظرة من إستعمال الأصل بشكل متواصل مطروحا منها التدفقات الخارجة، ويدعم الفرق بالقيمة المحينة لمبلغ التنازل عن الأصل في اية مدة الإنتفاع به.
- القيمة المحينة: هي المبلغ المحين لمدفوعات الخزينة بتاريخ الحصول على الأصل.

-2 المؤشرات الدالة على وجود خسائر في القيمة :

قد تكون داخلية أو خارجية :

➤ المؤشرات الداخلية: من بينها

- التدهور أو الإلتاف المادي المتوقع في المخطط الابتدائي قد ظهر.
- تغيرات هامة في طريقة الإستخدام أو مستقبلية لها إثر على استخدامات الأصل (إعادة الهيكلة، التخلي عن الأنشطة....الخ).

¹ بن ربيع حنيفة ،مرجع سبق ذكره. ص 366

➤ المؤشرات الخارجية: وتتمثل في

- حدث انخفاض في القيمة السوقية خلال الدورة بشكل معتبر.
- تغيرات هامة، لها أثر سلبي على المؤسسة، حدثت خلال الدورة أو ستحدث في المستقبل القريب في المحيط التقني الإقتصادي أو القانوني ومن أمثلة ذلك: ظهور إجراءات جديدة تعجل من التقنيات المستخدمة غير فعالة، تغيير في التنظيمات... الخ.
- معدل الفائدة السائد في السوق زاد خلال الدورة ومن المحتمل أن هذه الزيادة تخفض من القيم البيعية بشكل هام.

3- إعادة تقييم الخسائر في القيمة:

تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة بإعادة تقييم القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة للسنوات المالية السابقة وإن وجد أي مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة أصبحت غير موجودة أو إنخفضت تقوم المؤسسة بإعادة تقدير القيمة القابلة للتحصيل الجديدة، حيث تسجل كمنتجات في حسابات النتائج عندما تصبح القيمة القابلة للتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية وفي هذه الحالة يتم رفع القيمة المحاسبية بما يناسب قيمتها القابلة للتحصيل لكن دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي لم تدرج فيها أي خسارة قيمة خلال السنوات المالية السابقة، ويتم إعادة تسوية ح 29 / في نهاية كل سنة.

4- آثار الخسارة في القيمة:

عند ملاحظة تدهور أي تثبيت ، لا يلاحظ تقليص قيمته المحاسبية الصافية فحسب، بل يجب تغيير مخطط إهلاكه إذا كان تثبيتا قابل للإهلاك.¹

وذلك بانقاص الخسارة من القيمة المحاسبية الصافية ويتم مباشرة الانتقال الى طريقة الإهلاك الخطي مهما كانت الطريقة المعتمدة في الإهلاك، حيث يتم قسمة القيمة المحاسبية الصافية على عدد سنوات المنفعة المتبقية.

¹ هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 52

المطلب الثالث:التنازل عن التثبيتات العينية Cession des immobilisations

يمثل التنازل الإداري عن التثبيتات المادية قرارا إداريا من جانب إدارة المؤسسة، و يمكن أن يكون هنا التنازل في صورة شطب الأصل من الخدمة (التخريد) أو بيعه أو استبداله.

-1 شطب الأصل من الخدمة(تخريد الأصل)¹: Réforme

عندما تقرر إدارة المؤسسة شطب التثبيت من الخدمة، أي التخلص منه نهائيا و بدون مقابل، لأنها لا تنتظر من استعماله أو بيعه أي منافع اقتصادية مستقبلية يجب إقفال حساب التثبيت و حساب مجمع اهتلاكاته كذلك و هنا نميز حالتين:

-1-1 التثبيت الممتلك كليا:

إذا كان الأصل ممتلك بالكامل و لا توجد له قيمة متبقية، فلن يوجد لهذا التنازل أي مكاسب أو خسائر لأن القيمة الدفترية مساوية للصفر.

-2-1 التثبيت الممتلك جزئيا (قيد الاهتلاك):

في حالة التخلص من تثبيت غير ممتلك كليا، أي له قيمة محاسبية باقية موجبة بدون مقابل عيني أو نقدي، ستعتبر القيمة الدفترية المتبقية للأصل بمثابة خسائر.

-2 التنازل بالبيع:

إذا تم بيع التثبيتات في نهاية العمر الإنتاجي أو قبل نهايته قد يترتب على عملية البيع هذه أرباح أو خسائر، و هذا ما سنتعرض له فيما يلي²:

-1-2 بيع تثبيت بعد نهاية عمره الإنتاجي:

➤ إذا كانت الخردة معدومة:

أي تكون مجموع الاهتلاكات لغاية تاريخ البيع مساوية لتكلفة التثبيت و في هذه الحالة نتيجة الاستغناء أو التنازل هي دائما ربح مساوي لسعر البيع الصافي.

➤ إذا كانت للتثبيت قيمة خردة:

القيمة المحاسبية الباقية = الخردة.

نتيجة التنازل = سعر البيع الصافي - الخردة.

¹ عبد الوهاب ناصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 288

² بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 296

في هذه الحالة يترتب على عملية بيع هذا الأصل احد المواقف التالية :

- إذا كان سعر البيع الصافي < قيمة البيع المتوقعة (الخردة)..... النتيجة ربح
- إذا كان سعر البيع الصافي > قيمة البيع المتوقعة (الخردة)..... النتيجة خسارة
- إذا كان سعر البيع الصافي = قيمة البيع المتوقعة (الخردة)..... النتيجة معدومة

2-2- بيع التثبيت خلال عمره الإنتاجي:

في هذه الحالة لا اعتبار لقيمة الخردة ولكن المعتبر هي القيمة المحاسبية الباقية، و نميز 3 حالات أيضا:

- إذا كان سعر البيع الصافي < قيمة المحاسبية الباقية..... النتيجة ربح
- إذا كان سعر البيع الصافي > قيمة المحاسبية الباقية..... النتيجة خسارة
- إذا كان سعر البيع الصافي = قيمة المحاسبية الباقية..... النتيجة معدومة

3- التنازل بالمبادلة:

سبق و أن تعرضنا لإمكانية اقتناء أصل ثابت عن طريق استبدال أصل قديم بهذا الأصل الجديد، أما الآن فإننا نتعرض للتخلص من أصل قديم قائم ولكن عن طريق مبادلته بأصل آخر، و في هذا الصدد تفرق معايير المحاسبة الدولية و بالتالي SCF بين حالتين¹ :

1-3- مبادلة التثبيت القديم بأخر مماثل له:

إذا تم الاستغناء عن أصل قديم عن طريق مبادلته مع آخر مماثل له، له نفس الاستخدام و في نفس النشاط (سيارة بسيارة أخرى مثلا) يجب عدم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر طالما لا يوجد تبادل للنقدية، أما إذا كان هناك تبادل للنقدية في عملية المبادلة فمعنى ذلك أن الأصول المتبادلة ليس لها نفس القيمة و يمكن عندئذ الاعتراف بخسائر الاستبدال أو أرباح الاستبدال.

¹ عبد الوهاب ناصر علي، مرجع سابق، ص 299

2-3- مبادلة التثبيت بأخر غير مماثل:

في حالة الاستغناء عن التثبيت المادي القابل للاهلاك بمبادله بأصل ثابت آخر غير مماثل، فإنه يجب الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية المبادلة.

ولأغراض تطبيق أساس الاستحقاق و مبدأ المقابلة فيجب حساب عبء اهتلاك الفترة وتسويته، ثم يتم إقفاله في

الحساب الختامي كما سيتم إقفال الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مبادلة التثبيت المادي القائم بالأصل الآخر في حساب الأرباح و الخسائر أيضا.

خاتمة :

تمكنا خلال هذا الفصل من إثبات أن الطرق و التقنيات المتبعة في تسيير التثبيتات العينية وفي ظل ظروف معينة تؤدي إلى تقلبات في النتيجة و الأموال الخاصة نتيجة للخيارات والأبعاد المتاحة وخاصة فيما يتعلق بالقيمة العادلة ، إعادة التقييم، وتغيير طرق الإهلاك و مدد المنفعة إلا أنه لمن الصعب تحديد هذا الأثر في الواقع ، حيث يتطلب ذلك درجة عالية من التحكم والمعرفة العميقة لتقنيات تسيير التثبيتات العينية و المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثاني

المردودية الاقتصادية والمالية

مقدمة

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية والمالية

المطلب الاول: مفهوم المردودية

المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية

المطلب الثالث: المردودية المالية والمردودية التجارية

المبحث الثاني: تحليل المردودية الاقتصادية والمالية

المطلب الاول: العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمالية

المطلب الثاني: تحليل المتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية والمالية

المطلب الثالث: علاقة التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية والمالية

خاتمة

مقدمة:

تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف العوامل المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، محاولة بذلك التأقلم مع متغيرات المحيط لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الاستمرارية، تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة تحقيقها يعني تحقيق هدف الاستمرارية. ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، هل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى تقييم أداؤها، وباعتبار المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أداء وظيفة الأفراد، أداؤها التجاري، وأداؤها المالي، وفي الأخير أداؤها الاقتصادي .

ولقياس الاداء المالي والاقتصادي للمؤسسة سنتطرق للاطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية والمردودية المالية ثم تحليلها لمعرفة محدداتها والمتغيرات المؤثرة عليها ومن خلال هذا الفصل سيكون محور الدراسة تحليل المردودية الاقتصادية والمالية وعلاقتها بمتغير التثبيات العينية عن طريق المبحثين التاليين :

❖ المبحث الاول:الاطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية والمالية

❖ المبحث الثاني : تحليل المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

المبحث الأول: الأطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية و المالية

المطلب الأول: مفهوم المردودية

1- تعريف المردودية لغويا:

يمكن تعريف المردودية لغوياً بالشكل التالي: المردودية مشتقة من فعل رد لأي رد ومعناه إعادته على التمام أي بدون نقصان منه على الأقل و المعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن أن ينتج لنا مردوداً أو عائداً.

2- تعريف المردودية اصطلاحاً:¹

- يعتبر مصطلح المردودية مصطلحاً واسعاً، وهو يختلف باختلاف مجالات تطبيقه فهناك من يرجع أصل عبارة

"المردودية" إلى الترجمة اللغوية المباشرة للمصطلح والتي تعني ربح أو إيراد أو من الفعل (Rente) الذي تم

اشتقاقه من كلمة (Rentabilité) الفرنسي والذي يعني رد أو إعادة (Rendre).

كما أن الأصل في كلمة "المردودية" هو المردود حيث تعرف حسب ريكاردو بأنها عائد الأرض الفلاحية أي عائد استخدام

الأرض الفلاحية وبمعنى آخر هي الربح المحصل عليه نتيجة استخدام الأرض. ومن الناحية الصناعية تعرف المردودية

"بأنها الفائض الذي يزيد عن المبلغ الواجب دفعه لبقاء العنصر الإنتاجي في صناعة ما."

وقد اختلفت وجهات النظر حول تفسير مدلول المردودية في الأنظمة الاقتصادية كذلك، والتي نوجزها كما يلي:

➤ ففي النظام الاشتراكي، كان ينظر إلى المردودية من الجانب الاجتماعي، أي مدى قدرة المؤسسة على

تحقيق الأهداف الاجتماعية والمتمثلة في توفير مناصب الشغل، الرفع من مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية

الاجتماعية، حتى وإن كان ذلك على حساب الوضعية المالية للمؤسسة.

➤ أما في النظام الرأسمالي، فبقاء المؤسسة في السوق مرتبط بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى، أي

تحقيق مردودية إيجابية، وتأتي الاعتبارات الأخرى في الدرجة الثانية من اهتمامات المؤسسة.

ونظراً لاهتمام الكثير من الاقتصاديين بالمردودية فقد وردت عدة تعاريف لها نعرض أهمها كالآتي:

➤ فحسب بيار كنسو "Pierre Canso" تعرف المردودية بأنها مفهوم يطبق على كل نشاط

اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

المردودية = النتيجة/ الوسائل

¹ ناصر دادى عدون ويوسف مامش، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، . الطبعة الأولى، 2008، ص ص:12، 13.

ويضيف "كنسو" أيضا بأن المردودية يجب أن تكون كافية على الأقل لتحقيق الشروط التالية:

- ضمان المحافظة على رأسمال المؤسسة.
- ضمان دفع الفوائد وتسديد القروض.

➤ أما دفيغور "Dufigour" فقد عرف المردودية أنها "عبارة عن قيد مالي" يعبر عنه بالنسبة، التالية:

المردودية = النتيجة / رأس المال

ولهذا فحساب المردودية يتطلب تحديد العناصر المكونة لها أي الأصول، الأموال الخاصة الفائض الخام للاستغلال، النتيجة الصافية...

➤ أما ب.بنشور "P.Pancher" فقد اعتبر بأن المردودية هي العلاقة بين النتائج ورأس المال اللازم من أجل الحصول على النتائج "وقد عبر عنها على النحو التالي:

المردودية = النتيجة / الأموال الخاصة

➤ وعرفت المردودية من طرف برنار كولاس "Bernard Collasse" بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح.

➤ كما عرفت المردودية بأنها النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة.

يتضح لنا انطلاقا من التعاريف السابقة مدى تطور مفهوم المردودية، الذي كان أول الأمر مرتبط باستغلال الأرض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، أي أن مفهوم المردودية في المؤسسة يتضمن بشكل أساسي بعدا ماليا، بحيث يشترط قبل كل شيء أن تحصل المؤسسة المعنية حتما على نتيجة محاسبية إيجابية أي على فائض من الإيرادات على التكاليف، حتى يتسنى الكلام على تحقيق تلك المؤسسة للمردودية خلال فترة معينة.

3- المفاهيم المرتبطة بالمردودية:¹

1-3- الربحية:

تعبر الربحية عن مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الناتجة من المبيعات أي ما يمكن تحصيله من رقم أعمال معين وقد تكون بالقيمة المطلقة أو بالنسبة المئوية وهي الأكثر تعبيراً وهي ترتبط بهامش الربحية التي تحققه المؤسسة وتسمح بالحكم على مستوى المبيعات، ويعبر عنها بصورة عامة بالعلاقة التالية:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص: 16، 15.

$$\text{الربحية} = (\text{النتيجة} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الربحية:

➤ ربحية الاستغلال:

تقيس ربحية الاستغلال قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح انطلاقاً من عملياتها خلال دورة الاستغلال ويعبر عنها بالعلاقة

التالية:

$$\text{ربحية الاستغلال} = (\text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

➤ الربحية العامة:

يعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة العامة المحققة من طرف المؤسسة ورقم الأعمال وتقاس وفق النسبة التالية:

$$\text{الربحية العامة} = (\text{النتيجة العامة} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

حيث أن: النتيجة العامة = النتيجة الصافية قبل الضرائب والمصاريف المالية.

➤ ربحية أصحاب رأس المال:

يعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال وتحسب طبقاً للعلاقة التالية:

$$\text{ربحية أصحاب رأس المال} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

2-3- الفائدة:

تستخدم الفائدة كانعكاس جيد لنجاح أو فشل المؤسسة، لكن تواجه بعض المشاكل المتعلقة بقياسها. بالإضافة إلى أنها

يمكن تطبيقها بشكل مرضي إذا كانت هي المحدد الوحيد، لذلك

يمكن فحص الأرباح داخل مضمون مرجعي في ضوء الموارد المستثمرة، تنبؤاتها، الأرباح القياسية آخذين بعين الاعتبار

المنافسين والمعايير المهنية للنشاط.

أما فيما يتعلق بالعائد فهو يمثل قدرة الاستثمار على توليد نتيجة ما خلال الفترة، إذ هو تمثيل نسبة الدخل إلى رأس

المال في لحظة معينة. هكذا يفسر العائد فعالية الاستثمار في شكل مكافأته، مثل الفوائد على الأموال المقترضة، أرباح

الأسهم لرؤوس الأموال الخاصة.

3-3- الربح :

الربح هو مفهوم في الغالب ضريبي، طالما أنه يحدد الضريبة المستحقة لأنه وعاء لها .
من وجهة نظر محاسبية، يمثل الربح النتيجة النهائية لنشاط اقتصادي مريح وهو الفرق الزائد بين التكلفة والدخل
لعملية أو فترة ما .من وجهة نظر مالية، يقابل جزء التدفق للأموال المتولدة من النشاط المريح، يقدم الربح الأثر المتبقي
لمختلف القرارات المتخذة.

4- أهداف و خصائص المردودية:¹

1-4- أهداف المردودية:

تتمثل أهداف المردودية في ما يلي:

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة .
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة .
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات .
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة .
- قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة .

2-4- خصائص المردودية:

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى كفاءتها
حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان
متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة.
- قياسها ليس له معنى إلا بالنسبة إلى فترة محددة أو عملية معينة، بمعنى عن فترة محددة ومستقلة كاملا عن تغيرات
النقدية المسجلة.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص ص:504، 505

- يمثل قياسها مفهوما تشغيليا لأنها خاضعة لمجال الحدث الاقتصادي ولكن تخطيطها يمثل مفهوما استراتيجيا لأنه يغطي نطاقا مؤسسيا.
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية.

المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية

1- المردودية الاقتصادية: Rentabilité économique

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها. قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدراتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تثرهم، والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها.

1-1 المردودية الاقتصادية الإجمالية :

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة.

المردودية الاقتصادية الإجمالية = $\frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الاصول}}$

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال لأنه كما سبق وأن أشرنا أن الفائض الإجمالي للاستغلال هو أصل حساب فائض خزينة الاستغلال.¹

2-1- المردودية الاقتصادية الصافية:

المردودية الاقتصادية او مردودية الاستغلال تحمل راس المال الاقتصادي الى تدفق النتيجة المحققة بالاستغلال ، قياسين يمكن تصورهما الفائض الاجمالي للاستغلال و نتيجة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{راس المال الاقتصادي}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{راس المال الاقتصادي}}$$

وغالبا ما يفضل المحللين النسبة الثانية في تحديد المردودية الاقتصادية لأنه يتضمن تأثير تكلفة الاهتلاك والمؤونات ويدفع هذا الامتياز المفاهيمي الى إجراء تقييم لهذه التكاليف المقيدة بقواعد جبائية ومحاسبية و التي يمكن أن تتأثر بخيارات تقديرية.²

$$\begin{aligned} \text{راس المال الاقتصادي} &= \text{الاصول الثابتة الصافية} + \text{احتياجات راس المال العامل} \\ &= \text{الاموال الخاصة} + \text{الديون المالية} \\ \text{احتياجات راس المال العامل} &= \text{الاصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية} \end{aligned}$$

وانطلاقا من العلاقة السابقة وباستعمال المتغير رقم الاعمال CA نستطيع أن نكتب:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال} \times \text{رقم الاعمال}}{\text{راس المال الاقتصادي} \times \text{رقم الاعمال}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}} \times \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{راس المال الاقتصادي}}$$

A- الهامش الربحي B- معدل دوران الاصول

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، دارالمستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، عمان، 2000. ، ص 384 .

² Hubert de La Bruslerie, analyse financière « Information financière, diagnostic et évaluation », Dunod, 4eme édition, Paris, 2010, p:194

3-1- محددات المردودية الاقتصادية:

فالمردودية الاقتصادية تركز على عاملين أساسيين هما: هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول، وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين¹:

○ معدل دوران الأصول:

ويقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة، أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات. فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.

○ هامش الربح:

ويتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات، الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف²

وهناك معايير يجب اعتبارها من قبل المسيرين بالنسبة للمؤسسات الصناعية و التجارية³:

إذا كانت	R.ec سالبة	لا توجد مردودية اقتصادية
إذا كانت	$0 \leq R.ec < 5\%$	فالمردودية الاقتصادية ضعيفة
إذا كانت	$5\% \leq R.ec < 10\%$	فالمردودية الاقتصادية متوسطة
إذا كانت	$R.ec \geq 10\%$	فالمردودية الاقتصادية جيدة

مثال 01: حساب المردودية الاقتصادية⁴

لدينا المعطيات التالية بالنسبة لمؤسسة X للسنة المالية N:

¹ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دارالنهضة العربية، بيروت، غير مذكورة، ص، 64

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 34، 35.

³ Patrick. Piget, gestion financière de l'entreprise – collection techniques de gestion; Economica, 2eme édition, Paris 2005 p:20

⁴ بتصرف الطالب

جدول رقم 13: الميزانية المختصرة

50600	راس المال	70200	الاصول الثابتة
40200	الاحتياطات	28300	المخزونات
10900	النتيجة الصافية	31500	الحقوق
38100	ديون قصيرة الاجل	9800	الخزينة
139800	المجموع	139800	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب

جدول رقم 14: حسابات النتائج مختصر

91200	المبيعات و المنتجات الملحقة	25400	المشتريات المستهلكة
		20600	أعباء المستخدمين
		30000	المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
		4300	ضرائب على الارباح
		10900	النتيجة الصافية
91200	المجموع	91200	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب

✓ حساب المردودية الاقتصادية :

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال
راس المال الاقتصادي

○ نتيجة الاستغلال = المبيعات و المنتجات الملحقة - المشتريات المستهلكة - أعباء المستخدمين - المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة

نتيجة الاستغلال = 91200 - 25400 - 20600 - 30000 = 15200 دج

○ راس المال الاقتصادي = الاصول الثابتة الصافية + احتياجات راس المال العامل

○ الاصول الثابتة الصافية = 70200 دج

○ احتياجات راس المال العامل = الاصول الجارية - الخصوم الجارية

- الاصول الجارية = المخزونات + الحقوق + الخزينة

$$= 28300 + 31500 + 9800 = 69600 \text{ دج}$$

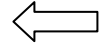
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الاجل = 38100 دج

$$31500 = 38100 - 69600 = \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{رأس المال الاقتصادي} = 31500 + 70200 = 101700 \text{ دج}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{15200}{101700} = 0.1494 = 14.94\%$$

بما ان المردودية الاقتصادية اكبر من 10 % فهي مردودية جيدة حسب معيار التقييم المذكور



سلفا.

المطلب الثالث: المردودية المالية والمردودية التجارية

1- المردودية المالية: Rentabilité financière

1-1- تعريف المردودية المالية¹:

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة، حيث تهم هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹Alain marion, analyse financière concepts et méthodes, édition Dunod ,2eme édition ,paris 2004,p 159

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم.

2-1- محددات المردودية المالية:¹

من خلال العلاقة السابقة الذكر نستطيع أن نستخرج محددات أو مكونات المردودية المالية، ألا وهي النتيجة والأموال الخاصة، والتي تصدر من القوائم المالية حيث تسمح بقياس ومتابعة نتائج أعمال المؤسسة ويتعلق الأمر بالميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة:

✓ النتيجة:

هي الفرق بين الأموال الخاصة في بداية السنة ونهاية السنة، وهي الفرق بين الإيرادات والتكاليف والتي تكون ممثلة في جدول حسابات النتائج على الشكل التالي:

¹ بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق ذكره، ص 166.

جدول رقم 15: جدول حساب النتائج

N-1	N	ملاحظة	البيان
			المبيعات و المنتجات الملحقة تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1. إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
			2. إستهلاك السنة المالية
			3. القيمة المضافة للإستغلال
			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
			4. إجمالي فائض الإستغلال
			المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات
			5. النتيجة العملياتية
			المنتوجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
			مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير عادية - منتوجات عناصر غير عادية - أعباء
			9. النتيجة الغير العادية
			10. صافي نتيجة السنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26/07/2008، مرجع سبق ذكره، ص: 30

✓ الأموال الخاصة:

تظهر في الميزانية، وتعرف على أنها فائض الأصول على الخصوم وتشمل:

○ رأس المال الصادر (أو حساب المستغل):

هو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة وتكون على شكل مساهمات نقدية أو مادية، كما تمثل القيمة الاسمية لأسهم الشركة أو حصصها.

○ رأس المال غير المطلوب:

وهو رأس المال الغير مستعان به على ان يستدعى لاحقا.

○ فارق التقييم :

يحتوي رصيد الأرباح والخسائر غير المقيدة في النتيجة والنتيجة عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية .

○ الاحتياطات:

وهي عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للمؤسسة .

○ الترحيل من جديد :

وهو جزء من النتيجة أرجأت الجمعية العامة تخصيصه إلى قرار تخصيص نهائي لاحق، ويُسجل في هذا

الحساب أيضا آثار تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

○ النتيجة الصافية :

كما عرفناها سابقا هي الفرق بين الأموال الخاصة في بداية السنة ونهاية السنة، وهي الفرق بين الإيرادات والتكاليف

وتكون نتيجة السنة المالية:

- ربحا، إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء .

- خسارة، إذا كانت الإيرادات أقل من الأعباء .

هناك معايير يجب اعتبارها من قبل المسيرين بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية¹ :



إذا كانت Rf سالبة لا توجد مردودية مالية

إذا كانت $0\% \leq Rf < 5\%$ فالمردودية المالية ضعيفة

إذا كانت $5\% \leq Rf < 10\%$ فالمردودية المالية متوسطة

إذا كانت $Rf \geq 10\%$ فالمردودية المالية جيدة

ملاحظة: تأتي المردودية المالية في المستوى الثاني بعد المردودية الاقتصادية وتحققها مشروط بتحقق هذه

مثال 02: حساب المردودية المالية²

نفس معطيات المثال السابق

حساب المردودية المالية: ✓

المردودية المالية = النتيجة الصافية
الأموال الخاصة

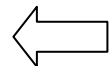
○ النتيجة الصافية = 10900 دج

○ الأموال الخاصة = رأس المال + الاحتياطات + النتيجة الصافية

$$\begin{aligned} & 40200 + 50600 = \text{الأموال الخاصة} \\ & 10900+ \end{aligned}$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{10900}{10900} = 0,1071 = 10,71\%$$

بما ان المردودية المالية اكبر من 10 % فهي مردودية جيدة حسب معيار التقييم المذكور سلفا



¹ Patrick Piaget, OP cit , p 105.

² بتصرف الطالب

2- Rentabilité commerciale : المردودية التجارية :

على هذا المستوى يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط ، لمعرفة إذا كان المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة، وتعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهي تؤثر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح، ولها ثلاث مؤشرات هي:¹

1-2- نسبة الهامش الإجمالي :

تُستعمل بشكل واسع في المؤسسات التجارية وتحسب من جدول حسابات النتائج، وهي مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة، حيث تساعد على تقييم استراتيجيتها التجارية ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{ -}}$$

2-2- نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال:

تقيس هذه النسبة أداء المؤسسة على المستوى التشغيلي والتجاري وكذا قدرتها على توليد موارد للخزينة من خلال طاقاتها التشغيلية، وتكون مرتفعة في المؤسسة التي تشتغل بمعدات ثقيلة، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال} = \frac{\text{الفائض الإجمالي}}{\text{للاستغلال}}$$

3-2- نسبة هامش الربح الصافي (المردودية التجارية):

تعد هذه النسبة من أكثر النسب استخداما ولها تأثير كبير على النمو المتوقع للمؤسسة وموقفها التنافسي في الأجل الطويل، و تُستعمل عادة في المقارنة بين المؤسسات حيث تتغير بتغير نسبة المبيعات والتكاليف التشغيلية وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

¹ Josette Peyrard, analyse financière, 8^{eme} edition, Vuibert, Paris, 1999, p178.

مثال 03: حساب المردودية التجارية¹

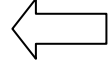
نفس معطيات المثال السابق

✓ حساب المردودية التجارية :

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{...}}$$

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{10900}{90000} = 0,1195 = 11,95\%$$

بما ان المردودية التجارية اكبر من 10 % فهي مردودية جيدة .



¹ بتصرف الطالب

المبحث الثاني : تحليل المردودية الاقتصادية و المالية

المطلب الاول:العلاقة بين المردودية الاقتصادية و المالية

من أجل الوقوف على العلاقة بين المردودية الاقتصادية و المالية يجب دراسة كيفية تأثير كل من المردودية الاقتصادية

والمديونية على المردودية المالية، وبالتالي التطرق بدراسة تحليلية لأثر الرافعة المالية Effet de levier financier

1- تقديم أثر الرافعة: يمكن تقديم التعاريف الآتية للرافعة المالية:¹

✓ تعريف 01:

يقيس أثر الرافعة المالية الأثر الإيجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة بمعدل

المردودية الاقتصادية.

✓ تعريف 02:

أثر الرافعة المالية هو تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية أموالها الخاصة ويسمح أثر الرافعة بتقسيم أثر

الاستدانة (أثر سلبي أو إيجابي) على مردودية رؤوس الأموال الخاصة (المردودية المالية).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تعبير أثر الرافعة المالية، يشير إلى التأثير الممارس من طرف المديونية

على مردودية الأموال الخاصة، وهذا من خلال بيان مدى التأثير الإيجابي أو السلبي للقروض في المؤسسة على مردوديتها

المالية.

وبالتالي فيتناول أثر الرافعة المالية العلاقة بين المردودية المالية وهيكل رأس المال المؤسسة

وإمكانية الرفع من مردودية الأموال الخاصة نتيجة استخدام الديون في هيكل رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار لمستوى

المردودية الاقتصادية المحقق من قبل المؤسسة.

2- صيغة أثر الرافعة المالية:²

تعطى علاقة المردودية المالية بالصيغة التالية (RF) :

$$Rf = \left[(Rec - i) \frac{D}{CP} + Rec \right] \times (1 - T)$$

¹ ناصر دادي عدون ويوسف مامش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26، 27.

² نفس المرجع السابق، ص ص: 27، 28.

حيث:

R_f : معدل المردودية المالية .

Rec : معدل المردودية الاقتصادية

i : معدل الفائدة على القروض

D : الديون

C_p : الأموال الخاصة

T : معدل الضريبة على الأرباح

وتترجم هذه العلاقة بأن المردودية المالية تساوي إلى المردودية الاقتصادية بعد الضريبة

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} (1 - T) + \text{اثر الرافع المالية} (1 - T)$$

مضافا إليها أثر الرافعة المالية $(1-T) Rec$.

ومنه يمكن استنتاج أن أثر الرافعة المالية يتكون من عنصرين:

○ $(1-T)(Rec-i)$: يمثل الفرق بين المردودية الاقتصادية ومعدل الفائدة بعد الضريبة على الأرباح ويسمى بفارق

أثر الرافعة.

○ $\frac{D}{C_p}$: يمثل معامل المديونية ويدعى ذراع الرافعة.

وتعتبر المردودية الاقتصادية عن مدى الأداء الاقتصادي للمؤسسة بينما تعكس صيغة أثر الرافعة المالية مدى الأداء

المالي لها، وبالتالي فإن المردودية المالية هي نتيجة الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة، ويمكن صياغة هذه النتيجة في

العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{الأداء الاقتصادي} + \text{الأداء المالي}$$

ويتضح جليا بأن المردودية المالية للمؤسسة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمردودية الاقتصادية، تكلفة الأموال المقترضة

وبمستوى الإستدانة، ويمكن إبراز أثر كل من المردودية الاقتصادية ومستوى الإستدانة على المردودية المالية من خلال

التعرض إلى آليات الرافعة المالية.

1- آليات أثر الرافعة المالية:¹

يوضح أثر الرافعة المالية تطور المردودية المالية للمؤسسة تبعا للمردودية الاقتصادية وكذا مستوى الاستدانة مع أخذ بعين الاعتبار تكلفة هذا الأخير وبالتالي ففي حالة كون نسبة المردودية الاقتصادية موجبة فإنه يمكن التمييز بين ثلاث حالات لأثر الرافعة المالية والتي يمكن تلخيصها، كما يلي:

✓ الحالة الأولى - الأثر الإيجابي للرافعة المالية $(Rec-I) > 0$:

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية RE أكبر من معدل الفائدة فإن نسبة المردودية المالية Rf تزداد كلما زادت نسبة الاستدانة ويكون بالتالي أثر الرافعة المالية إيجابيا.

✓ الحالة الثانية - الأثر السلبي للرافعة المالية $(Rec-I) < 0$:

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية Rec أصغر من معدل الفائدة i فإن نسبة المردودية المالية Rf تنخفض كلما زادت نسبة الاستدانة، ويكون بالتالي أثر الرافعة المالية سلبيا.

✓ الحالة الثالثة - الأثر الحيادي للرافعة المالية $(Rec-I) = 0$:

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية Rec مساوية لمعدل الفائدة i فإن حجم الديون في هيكل رأس المال لا يكون له أي تأثير على المردودية المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن أثر الرافعة المالية يختفي، وفي هذه الحالة فإن المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية بعد الضريبة وهذا مهما كان مستوى الاستدانة.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن أثر الرافعة المالية هام يقيس ويبين درجة المخاطرة وحدود استخدام الديون وأثرها على مردودية الأموال الخاصة، وخاصة في تمويل الاصول الغير الجارية بالمؤسسة كما يتبين بأنه يركز على ثلاثة عناصر أساسية هي: تكلفة الديون، هيكل رأس المال، المردودية الاقتصادية.

¹ الياس بن سامي ويوسف قرنيشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص: 274، 276.

2- تحليل علاقة المردودية المالية والاقتصادية بالمخطر¹:

يعرف المخطر بأنه احتمال وقوع حدث ذو تأثيرات سلبية على الأهداف التي تصبوا المؤسسة إلى بلوغها، وكما سبق وأن رأينا فإن مستوى المردودية المالية يتأثر بمستوى المردودية الاقتصادية وكذا بأثر الرافعة المالية. غير أن هذين الأخيرين يتأثران بالمخاطر العديدة التي تحوم بالمؤسسة فالمردودية الاقتصادية تتأثر بما يسمى بالمخطر الاقتصادي، كما أنها تتأثر أيضا بالمخطر الجبائي، أما أثر الرافعة المالية فهو مرهون بالمخطر المالي الذي يهدد المؤسسة المستدينة، وعليه، فإن المردودية المالية تتأثر بالمخطر الاقتصادي، المالي والجبائي.

✓ مخطر الاستغلال (المخطر الاقتصادي):

هو ذلك المخطر الذي ينعكس سلبا على نتيجة الاستغلال للمؤسسة، من جراء التغير الطارئ على مستوى نشاطها، الأمر الذي ينعكس مباشرة سلبا على المردودية الاقتصادية للمؤسسة، ومن العوامل المؤثرة على مستوى نشاط المؤسسة يمكن ذكر ما يلي:

التغير في الطلب على منتجات المؤسسة .

- التغير في أسعار البيع .

- التغير في أسعار المواد الأولية .

- نسبة التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف الكلية للمؤسسة...إلخ .

✓ المخطر المالي :

هو ذلك المخطر الذي ينعكس سلبا على عائد ملاك المؤسسة ويتمثل في الزيادة في المخطر الاقتصادي الناتج عن استئانة المؤسسة، مما يؤدي إلى تعرض نتيجة المؤسسة إلى تغيرات وتذبذبات تمتد آثارها السلبية مباشرة إلى مردودية أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة المردودية المالية (ويتوقف المخطر المالي على عاملين :مخطر الاستغلال ومستوى الاستئانة).

✓ المخطر الجبائي :

يتعلق المخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه التزاماتها نحو الإدارة الجبائية فهو يتولد من عدم تقييد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي أو بغرض الغش أو التهرب الجبائي، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة، علاوة على تشويه سمعتها أمام إدارة الجبائية إلى تكبدها

¹ ناصر دادي عدون ويوسف مامش، مرجع سبق ذكره، ص 31، 37.

لأعباء إضافة تتمثل في العقوبات والغرامات، بالإضافة إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية، والتي تنصب على مراقبة كل الوثائق التي يمكن أن تطلب من المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل المتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية والمالية

1- المردودية الاقتصادية:

$$\boxed{\text{نتيجة الاستغلال}} = \boxed{\text{المردودية الاقتصادية}}$$

راس المال الاقتصادي

✓ المردودية الاقتصادية ترتفع بارتفاع نتيجة الاستغلال او انخفاض راس المال الاقتصادي.

1-1- نتيجة الاستغلال:

$$\boxed{\text{نتيجة الاستغلال}} = \boxed{\text{القيمة المضافة لاستغلال} + \text{اجمالي فائض الاستغلال}}$$

✓ نتيجة الاستغلال ترتفع بارتفاع القيمة المضافة للاستغلال و اجمالي فائض الاستغلال و العكس صحيح.

➤ القيمة المضافة لاستغلال:

$$\boxed{\text{القيمة المضافة لاستغلال}} = \boxed{\text{انتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}}$$

✓ القيمة المضافة لاستغلال ترتفع بارتفاع انتاج السنة المالية و انخفاض استهلاك السنة المالية و العكس صحيح.

➤ اجمالي فائض الاستغلال:

$$\boxed{\text{اجمالي فائض الاستغلال}} = \boxed{\begin{array}{l} \text{المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى-} \\ \text{المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة} + \\ \text{إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات} \end{array}}$$

✓ إجمالي فائض الاستغلال يرتفع بارتفاع المنتوجات العملية الأخرى وإسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات مقابل انخفاض الأعباء العملية الأخرى و المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة و العكس صحيح .

2-1- رأس المال الاقتصادي:

$$\boxed{\text{الاصول الثابتة الصافية + احتياجات رأس المال العامل}} = \boxed{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

✓ رأس المال الاقتصادي يرتفع بارتفاع مجموع الاصول الثابتة و احتياجات رأس المال العامل .

➤ الاصول الثابتة الصافية:

$$\boxed{\text{الاصول الثابتة الاجمالية - المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة}} = \boxed{\text{الاصول الثابتة الصافية}}$$

✓ الاصول الثابتة الصافية ترتفع بارتفاع إجمالي الاصول الثابتة و انخفاض المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة و العكس صحيح .

➤ احتياجات رأس المال العامل:

$$\boxed{\text{الاصول الجارية - الخصوم الجارية}} = \boxed{\text{احتياجات رأس المال العامل}}$$

✓ احتياجات رأس المال العامل يرتفع بارتفاع الاصول الجارية (المخزونات ، الحقوق و حسابات الخزينة) و بانخفاض الخصوم الجارية(موردو المخزونات ، موردو التثبيات و الديون الأخرى القصيرة الاجل) و العكس صحيح.

2- المردودية المالية :

<p><u>النتيجة الصافية</u> الأموال الخاصة</p>	<p>المردودية المالية</p>
--	------------------------------

✓ المردودية المالية ترتفع بارتفاع النتيجة الصافية او الأموال الخاصة.

1-2- النتيجة الصافية :

<p>القيمة المضافة للإستغلال + اجمالي فائض الاستغلال + النتيجة المالية - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية ± الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية</p>	=	<p>النتيجة الصافية</p>
---	---	----------------------------

✓ النتيجة الصافية ترتفع بارتفاع القيمة المضافة للإستغلال ، اجمالي فائض الاستغلال ، النتيجة المالية و

انخفاض الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية ± الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية.

➤ القيمة المضافة للإستغلال: تم التعرض له في تحليل المردودية الاقتصادية.

➤ اجمالي فائض الاستغلال : تم التعرض له في تحليل المردودية الاقتصادية.

➤ النتيجة المالية :

<p>المنتوجات المالية - الأعباء المالية</p>	<p>النتيجة المالية</p>
--	----------------------------

✓ النتيجة المالية ترتفع بارتفاع المنتوجات المالية و انخفاض الأعباء المالية.

➤ الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية :

يتم تقديرها بالاعتماد على الوعاء الضريبي للسنة السابقة و تدرج ضمن جدول حسابات النتائج لاحتساب النتيجة

الضافية للسنة المالية وهذا لإقفال السنة المالية و اعداد القوائم المالية.

✓ الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية انخفاضها يرفع من النتيجة الصافية .

➤ الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية:

بعد احتساب معدل الضريبة الحقيقي تعتبر الاختلافات المؤقتة اختلاف بين اساس القاعدة الضريبية او التزام ومبلغ التقرير في القوائم المالية ففي حالة التغير موجب يتم تسوية الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و العكس يعتبر كتسبيق للضريبة يقتطع من ضرائب السنة المالية الموالية.

-2-2- الاموال الخاصة:

رأس المال الصادر+ العلاوات و الاحتياطات+ فارق إعادة التقييم+ فارق المعادلة + النتيجة الصافية+ ترحيل من جديد	=	النتيجة المالية
--	---	--------------------

✓ الاموال الخاصة ترتفع بارتفاع رأس المال الصادر، العلاوات و الإحتياطات، فارق إعادة التقييم، فارق

المعادلة ، النتيجة الصافية و الترحيل من جديد و تنخفض بانخفاضها.

المطلب الثالث: علاقة التثبيات العينية بالمردودية الاقتصادية و المالية

يمكن أن يظهر تسيير التثبيات العينية على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة من خلال ثلاث عناصرهم :

- إعادة تقييم التثبيات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- خسائر القيمة؛

-1 الاهتلاكات:

ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية في المعيار " IAS 16 " والنظام المحاسبي المالي، يجبر المؤسسة على إعادة النظر في هذه العناصر دوريا وتعديلها كلما رأت بأن مدة أو طريقة الاهتلاك لا تتماشى مع وتيرة استهلاك المنافع الاقتصادية للتثبيت.

إن تغيير مدة الاهتلاك وفق ما تنص عليه المعايير الدولية يكون له الأثر المباشر على النتيجة و بالتالي على المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسة، وهذا محتمل الحدوث خاصة إذا تعلق الأمر بالتجهيزات الصناعية (آلات، معدات إلكترونية).... نظرا للتقدم التكنولوجي المستمر والسريع الذي يجعل التجهيزات تفقد قيمتها وتهلك تكنولوجيا قبل أن تهلك ماديا.

أما فيما يتعلق بطريقة الاهتلاك فإن معظم المؤسسات الجزائرية تستعمل طريقة الإهلاك الخطي، وبتطبيق المعيار " IAS16 " تكون مجبرة على إعادة النظر فيها إن لم تكن تمثل الاستهلاك الحقيقي للمنافع الاقتصادية المتعلقة بالتثبيت ، حيث قد تجدها غير ملائمة وتضطر إلى الانتقال لإحدى الطرق إما بالاهتلاك المتناقص أو ، الاهتلاك على أساس الوحدات، وهذا ما قد يؤثر على النتيجة و بالتالي على المردودية الاقتصادية و المالية بسبب تغير أقساط الاهتلاكات، حيث قد يختلف نوع الأثر (إيجابي، سلبي) و حجمه باختلاف التثبيات المادية وخصائص نشاط المؤسسة¹.

¹ بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل ددرجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2010، ص 240 (بتصرف)

-2 إعادة التقييم :

ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، يُسمح للمؤسسة باختيار إعادة تقييم تثبياتها المادية دوريا، شرط أن تستمر في هذه العملية إذا اختارتها، إذن بتطبيق المعيار "IAS16" يمكن أن يؤثر فرق إعادة التقييم سلبا أو إيجابا على النتيجة و الأموال الخاصة للمؤسسة، وهذا حسب المعالجات الخاصة بهذا الفرق وكيفية الاعتراف بها (في الأموال الخاصة أو حسابات التسيير)، وبالتالي سيؤثر مباشرة على المردودية الاقتصادية و المالية ويتسبب في تغييرها وتذبذبها.

-3 خسائر القيمة:

اختيار نموذج التكلفة التاريخية لتقييم التثبيات في المؤسسة، لا يمكن من تقدير أي خسائر قيمة لها، وبتطبيق المعيار "IAS36" قد تنتج آثار كبيرة على المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسة تتسبب في تقلبها وتغيرها، وهذا لكون الاعتراف بخسائر القيمة للتثبيات يتم في جدول حسابات النتائج و تُتحمل كتكاليف إضافية، كما يمكن أن يُعترف بها أيضا في الأموال الخاصة (فرق إعادة التقييم) إذا تعلق الأمر بتثبيات معاد تقييمها، وبالتالي من المحتمل جدا أن يكون لهذا المعيار أثر سلبي خاصة على المؤسسات التي لم تنظر في القيمة القابلة للاسترداد لتثبياتها من قبل، والتي ينعدم فيها فرق إعادة التقييم لامتنع خسائر القيمة، مما يجعل مردوديتها الاقتصادية و المالية و مهددة بالانخفاض¹.

¹ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 129. (بتصرف)

خاتمة :

يتفق جميع الخبراء على الاطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية و المالية و علاقتهما المحددة للاثر الرفع المالي وبالتالي يتفقون على مؤشراتها التي تعتمد في تقييم الاداء المالي للمؤسسات ،و بتطبيق ما جاء في النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية (IAS 16) سيكون هناك تغير وتقلب في المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسات،وهذا راجع للتذبذب الحاصل في النتيجة و الأموال الخاصة،بسبب التقنيات و الطرق المعتمدة في تسيير المؤسسة عموما و تسيير التثبيتات العينية خاصة لارتباطها المباشر بمتغيرات تحديد المردودية الاقتصادية و المالية (اشكال الحيازة ، طرق الاهتلاك، خسائر القيمة واعادة التقييم و صيغ التنازل...الخ)

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية للموضوع

مقدمة

المبحث الأول : تقديم محل الدراسة الميدانية وتسيير التثبيات العينية

بشركة MURAD'S TRUCK

المطلب الاول: تقديم محل الدراسة الميدانية للموضوع

المطلب الثاني: تسيير التثبيات العينية بشركة MURAD'S TRUCK (الحيازة والامتلاك)

المطلب الثالث : القياس اللاحق و التنازل عن التثبيات العينية

المبحث الثاني : علاقة تسيير التثبيات العينية بالمدودية الاقتصادية والمالية

لشركة MURAD'S TRUCK

المطلب الاول: المطلب الاول : تسيير التثبيات العينية و المدودية الاقتصادية بشركة MURAD'S TRUCK

المطلب الثاني: المطلب الثاني : تسيير التثبيات العينية و المدودية المالية بشركة MURAD'S TRUCK

المطلب الثالث: المطلب الثالث : الرافعة المالية و تمويل التثبيات العينية بشركة MURAD'S TRUCK

خلاصة

مقدمة :

راينا في النظري كيف يكون اثر تسيير التثبيات العينية على المردودية الاقتصادية و المالية بالمؤسسة و الهدف من هذه الدراسة الميدانية هو التعرف على مدى توافق المفاهيم و النتائج النظرية في الواقع و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين متغيري الموضوع على مستوى شركة MURAD'S TRUCK بمستغانم و هي احد الشركات المتعاقدة مع محافظ الحسابات قودار حراق محل الدراسة الميدانية كمحاسب للشركة و من خلال هذا الفصل سيكون محور الدراسة تحليل المردودية الاقتصادية و المالية عبر متغيرات تسيير التثبيات العينية لشركة MURAD'S TRUCK عن طريق المبحثن التاليين :

❖ المبحث الاول: تقديم محل الدراسة الميدانية و تسيير التثبيات العينية بشركة MURAD'S TRUCK

❖ المبحث الثاني : علاقة تسيير التثبيات العينية بالمردودية الاقتصادية و المالية لشركة MURAD'S

TRUCK

المبحث الأول: تقديم محل الدراسة الميدانية وتسيير التثبيبات العينية بشركة MURAD'S TRUCK

المطلب الأول: تقديم محل الدراسة الميدانية للموضوع

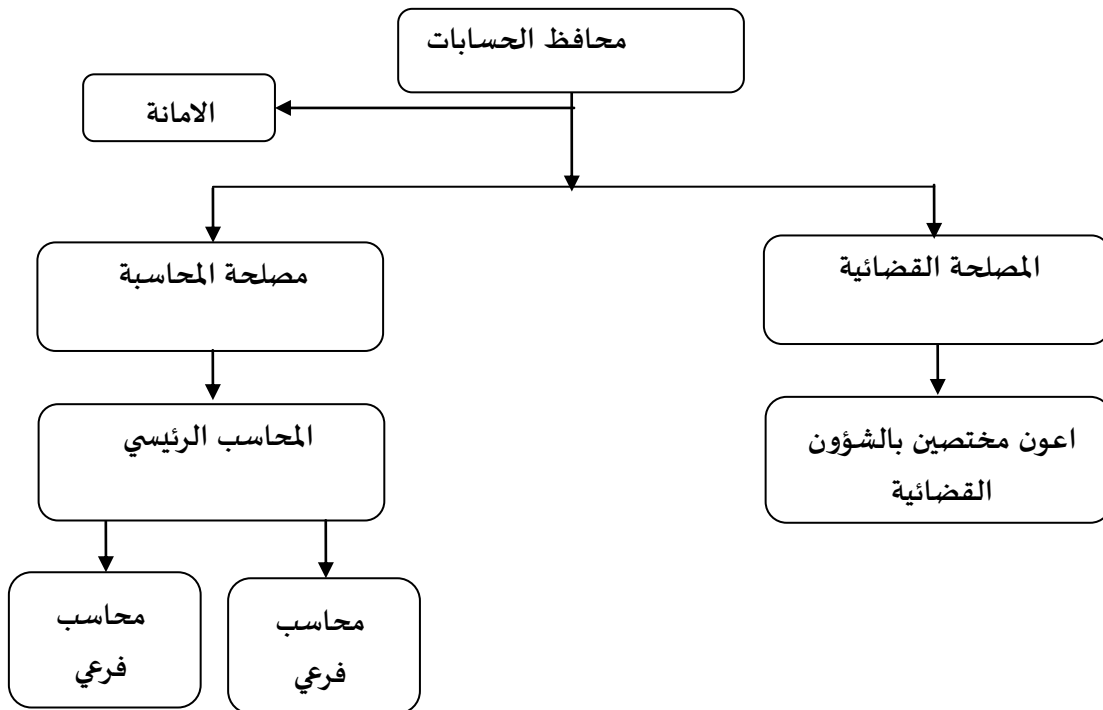
1- تقديم مكتب محافظ الحسابات قودار حراق:

مكتب السيد قودار حراق هو مكتب للمحاسبة والجباية منذ سنة 1998 تحت مسمى شركة المحاسبة الوطنية إلى غاية 2007 تطور عمل المكتب إلى ميادين القضاء والمحاسبة القضائية وذلك بعد حصوله على اعتماد الخبرة القضائية من المجلس .

أما في شهر سبتمبر من سنة 2010 توسع مجال العمل في المكتب إلى المراجعة الخارجية للشركات الوطنية بعد الحصول على اعتماد محافظة الحسابات بالإضافة إلى مهمات التقنيات الاقتصادية الخاصة بالبنوك . يتعامل المكتب مع عدة شركات ومؤسسات في مجال المحاسبة العامة، الجباية، المراجعة الخارجية و محافظة الحسابات

وتتكون البنية الداخلية للموارد البشرية للمكتب من عدة اطارات كل حسب تخصصه كما هو مبين في الهيكل التنظيمي في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات قودار حراق



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

2- الخدمات التي يقوم بها المكتب:

إن المكتب ينشط في مجال الميدان المالي والمحاسبي بحيث يقوم بما يلي:

- مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين كالمحامي والصيدلي، والأشخاص المعنويين كالمؤسسات والشركات، والتصريحات الجبائية الشهرية و اعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الاعمال الدورية لزيائنه.
- تقديم خدمات تتمثل في استشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (دائرة، ولائية، وطنية).
- يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة أو جمعيات ثقافية او اجتماعية.
- يقوم بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة وهذا بناءا على حكم قضائي صادر من المحكمة أو المجلس يتم من خلاله تعيين خبير في قضية ما.
- يقوم بإعداد الدراسات التقنية الاقتصادية للمؤسسات الراغبة في الحصول على القروض الاستثمارية من البنوك.
- كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير، وذلك دون التدخل في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالافلاس مثلا.

3- تقديم شركة دراسة الحالة MURAD'S TRUCK:

تعتبر شركة MURAD'S TRUCK من بين الشركات التي يشرف عليها مكتب محافظ الحسابات قوادر حراق حيث تعاقد المكتب مع الشركة منذ 2008 ويتضمن العقد مسك المكتب لمحاسبة الشركة والتصريحات الجبائية لها وكتقديم للشركة والتي تعتبر كفرع مستقل ماليا تابع لمجموعة TRANSPORT KAIKOMAR & FILS وفيما يلي البطاقة الفنية للشركة :

MURAD'S TRUCK		اسم الشركة
1970		تاريخ التأسيس
النقل ، المناولة و التخزين		النشاط
شركة ذات مسؤولية محدودة SARL		الصيغة القانونية
22 100 000 دج		راس المال
 <p>المنطقة الصناعية قطعة رقم 46 ، مستغانم، الجزائر</p>		 <p>العنوان</p>
+ 213(0) 45 331 001 + 213(0) 45 331 040 + 213(0) 45 212 464		 <p>الهاتف</p>
+ 213(0) 661 809 54		 <p>الهاتف النقال</p>
+ 213(0) 45 331 041		 <p>الفاكس</p>
http://www.transportskaidomar.com		 <p>الموقع الالكتروني</p>

4- نشاط الشركة:

تتمثل ميادين نشاط شركة MURAD'S TRUCK فيما يلي:

➤ النقل :

تقوم الشركة بخدمة نقل المعدات و المواد السائلة و جميع انواع السلع و المواد و ذلك بتوفرها على اسطول شاحنات و عربات خاصة بجميع المواد بما فيها شاحنات و عربات خاصة بالمواد التي تتطلب عمليات نقل خاصة وفقا لمعيار الصحة و السلامة البيئية HSE و معيار الجودة ISO 9001 (الملحق 01) .

➤ المناولة :

تقوم الشركة بتقديم خدمة المناولة للمعدات و المواد الثقيلة و ذلك بتوفرها على معدات مناولة ذات جودة و فعالية.

➤ التخزين :

تقوم الشركة بتقديم خدمة تخزين الانابيب و ذلك بتوفرها على منطقة تخزين 15 هكتار مغلقة و مجهزة وفقا لمعيار HSE

5- امكانيات الشركة:

➤ الامكانيات البشرية :

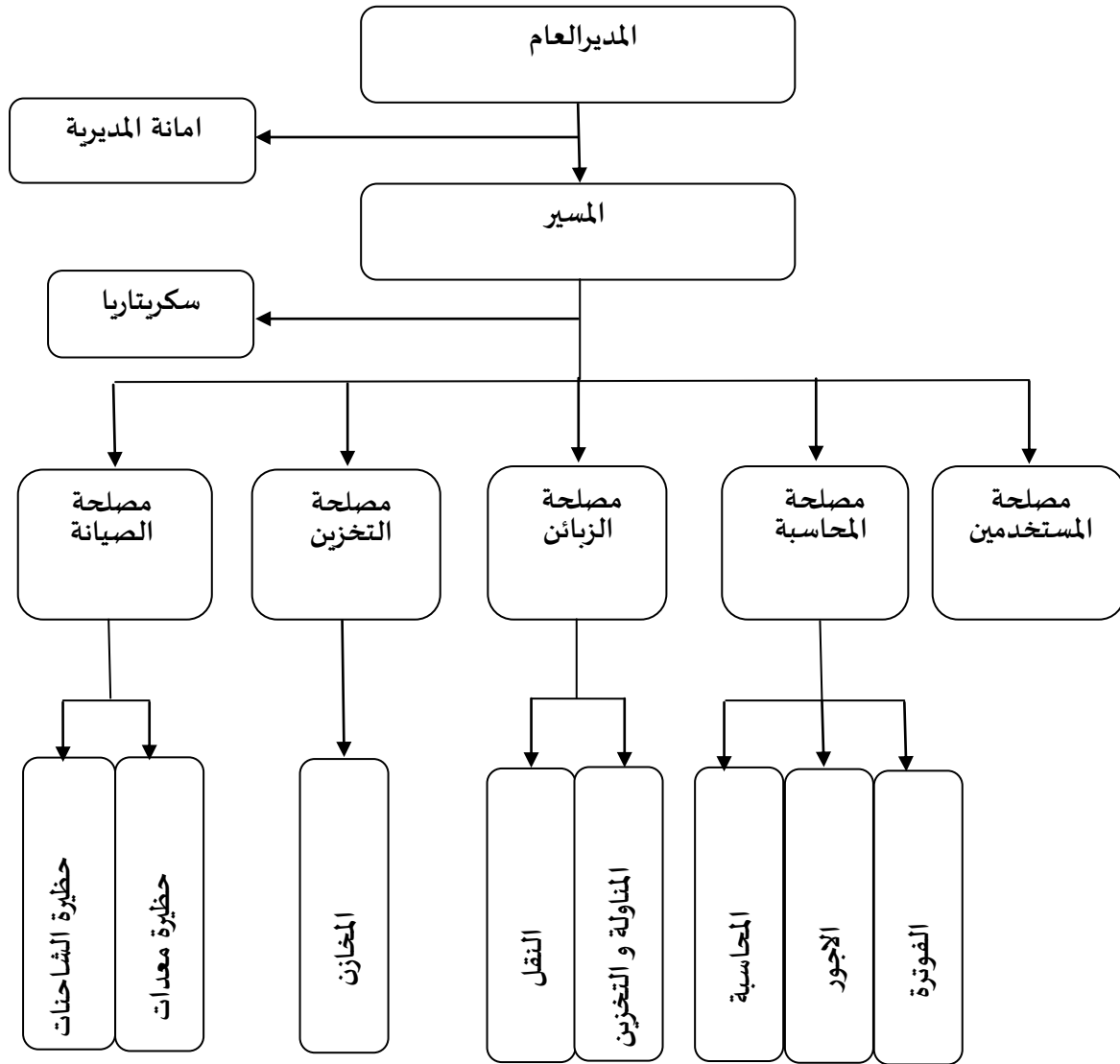
تمتلك الشركة طاقة بشرية مكونة من إطارات، أعوان الصيانة، سائقي الشاحنات و معدات المناولة حيث يعتبرون ، كما تلجأ المؤسسة إلى توظيف أعوان مؤقتين في حالة الضرورة، و الجدول التالي يوضح عدد العمال حسب الفئات المهنية على مستوى الشركة.

جدول رقم 16 : توزيع العمال حسب الفئات المهنية بشركة MURAD'S TRUCK

35	الاطارات
20	اعوان الصيانة
85	سائقي الشاحنات و المعدات و اعوان اخرون

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لشركة MURAD'S TRUCK



من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

➤ الامكانيات المادية:

تحوز شركة MURAD'S TRUCK على ماقيمة 438 531 696,34 دج من التثبيات 80% منها تثبيات عينية

متمثلة في شاحنات و معدات مناولة و تجهيزات تخزين تستعملها الشركة في نشاطها وهي تجهيزات مطابقة لمعايير

الجودة العالمية ISO 9001 .

المطلب الثاني: تسيير التثبيتات العينية بشركة MURAD'S TRUCK (الحياسة و الاهتلاك)

1- حياسة التثبيتات العينية:

تتمثل في الغالب التثبيتات العينية التي يتم حيازتها بالشركة في الشاحنات ، العربات المجرورة، معدات المناولة ، اثاث المكتب ومعدات الاعلام الالي.

اجراءات حياسة التثبيتات العينية تشكل المرحلة القبلية لتسيير التثبيتات العينية ، ميلاد التثبيت بالشركة يكون بدءا من احتياج احد المصالح بالشركة ، وبمجرد اثبات الاحتياج يتم عقد مجلس الادارة لمناقشة كلفة ومعايير التثبيت المراد حيازته من طرف لجنة مالية و اخرى تقنية ثم يتم اختيار مورد من بين الموردين يتم بعد ذلك ارسال اذن طلبية بالتثبيت يحتوي جميع شروط الدفع والتسليم.

عند وصول التثبيت يتم فحصه من طرف اللجنتين السابقتين و ذلك للتأكد من مطابقته للطلبية كما و نوعا بالإضافة الى استلام فاتورة و اذن التسليم الخاصين بالتثبيت ثم يتم ادراجه من طرف المحاسب ضمن التثبيتات العينية بالشركة بكلفة حيازته.

➤ حساب تكلفة حياسة التثبيتات العينية :

الشاحنات يتم حيازتها عن طريق استيرادها من المصانع الام او وكالات البيع بالسوق الداخلية ويتم احتساب جميع التكاليف المتعلقة بحيازتها الى غاية استلامها بمقر الشركة و اما معدات المناولة يتم حيازتها عن طريق استيرادها من المصانع الام و تتمثل هاته التكاليف في (كلفة النقل البحري، تامين التثبيت اثناء نقله، مصاريف تركيب معدات المناولة (بالنسبة للمعدات التي تحتاج فريق خبير في التركيب) اما التثبيتات العينية الاخرى فيتم حيازتها من السوق الداخلية و عموما التكاليف المتعلقة بحيازتها مهملة نظرا لان هاته التثبيتات تنقل بوسائل نقل خاصة بالشركة و بالتالي كلفة حيازتها تتمثل في سعر الحياسة الاولي (سعر المورد).

شركة MURAD'S TRUCK معفية تماما من الرسم على القيمة المضافة و التعريفات الجمركية لدى حيازتها للتثبيتات العينية وهذا راجع للامتياز الممنوح لها من الدولة رخصة ANDI

➤ دراسة حالة حيازة تثبيت عيني بالشركة :

○ حيازة شاحنة :

بتاريخ 20 /09/ 2011 قامت شركة MURAD'S TRUCK بحيازة شاحنة من المورد Maghreb Truck Company Spa

الكائن مقره بالجزائر العاصمة (TRACTEUR ROUTIER 6x6 MAN TGS 40.480) بقيمة 13.580.000 دج

مضافا اليها رسوم غير مسترجعة على الشاحنات بـ 500.000 دج بالإضافة الى رسم على القيمة المضافة بـ

2.308.600 دج (تظهر في الفاتورة لكن لا تحسب في السعر الاجمالي) . (ملحق 02، 03)

قيمة ادراج الشاحنة كتثبيت عيني = 13.580.000 دج + 500.000 دج = 14.080.000 دج

-2 اهتلاك التثبيتات العينية بشركة MURAD'S TRUCK :

تعتمد شركة MURAD'S TRUCK على طريقة الاهتلاك الخطي في حساب اهتلاك جميع تثبياتها العينية و

ذلك وفق مدة منفعة تقدر بـ 05 سنوات ماعدا عربات النقل والمقدرة بـ 10 سنوات و المباني و التي تقدر مدة

المنفعة المقدرة لها بـ 25 سنة حيث تقدر معدلات الاهتلاك الخطي كما يلي:

جدول رقم 17: معدلات الاهتلاك الخطي للتثبيتات العينية لشركة MURAD'S TRUCK

معدل الاهتلاك	مدة المنفعة	التثبيت العيني
04 %	25 سنة	البناءات
20 %	05 سنوات	المعدات و الأدوات الصناعية
20 %	05 سنوات	معدات النقل
10 %	10 سنوات	عربات النقل
10 %	10 سنوات	أثاث المكتب
20 %	05 سنوات	معدات الإعلام الآلي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

➤ دراسة حالة اهتلاك تثبيطات عينية بالشركة :

➤ اهتلاك معدات نقل (شاحنة):

كما سبق ذكره يتم اهتلاك معدات النقل وفق الطريقة الخطية بمعدل اهتلاك سنوي 20% من القيمة

الاصلية وفيما يلي مخطط اهتلاك شاحنة نقل قيمة حيازتها 14.080.000 دج تم حيازتها بتاريخ 20/09/2011 :

✓ مدة المنفعة: 05 سنوات تنتهي في 2016/09/20

✓ معدل الاهتلاك 20%

جدول رقم 18: مخطط اهتلاك معدات نقل (شاحنة)

القيمة المحاسبية الصافية	الاهتلاك المتراكم	قسط الاهتلاك	القيمة الاصلية	السنة
13.376.000	704.000	704.000	14.080.000	2011
10.560.000	3.520.000	2.816.000	14.080.000	2012
7.744.000	6.336.000	2.816.000	14.080.000	2013
4.928.000	9.152.000	2.816.000	14.080.000	2014
2.112.000	11.968.000	2.816.000	14.080.000	2015
0	14.080.000	2.112.000	14.080.000	2016

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

جميع التثبيطات العينية المهتلكة تكون قيمتها الصافية المحاسبية منعدمة في اخر المدة النفعية وذلك لعدم اعتماد شركة MURAD'S TRUCK لاختبار خسارة القيمة عن الاصول الثابتة .

وفي نهاية المدة النفعية للتثبيت العيني يتم الاختيار بين اعادة تقدير مدته النفعية او التنازل عن التثبيت :

- اعادة تقدير المدة النفعية : وذلك بعرض التثبيت على خبير تقني حيث يقوم هذا الاخير بفحص التثبيت وتقدير مدته النفعية التي سيتم اعداد مخطط الاهتلاك على اساسها بالإضافة الى القيمة التي سيتم الاهتلاك على اساسها (القيمة الحالية السوقية) وعموما جميع التثبيطات العينية يعاد تقدير مدتها النفعية وفق مخطط الاهتلاك لأول مرة لكن بقيم مختلفة (القيمة السوقية).
- التنازل عن التثبيت : سيتم معالجة العنصر في المطلب الموالي.

➤ إعادة اهتلاك التثبيات بعد انقضاء مدة المنفعة :

بعد انقضاء مدة المنفعة يتم إعادة تقدير مدة منفعة جديدة للتثبيات العينية (معدات النقل والمناولة، العربات) حيث يتم ذلك من طرف خبير تقني و مالي وتقييم غالبا بالقيمة العادلة وبما ان الشركة تقوم بصيانة جميع تثبياتها العينية تكون مدة منفعتها 05 سنوات ويتم اهتلاكها على هذا الاساس، اما باقي التثبيات (اثاث المكتب، معدات الاعلام الالي) يتم تخريدها عموما بعد انقضاء مدة منفعتها ولا يعاد اهتلاكها.

➤ إعادة اهتلاك معدات نقل (شاحنة):

الشاحنة (TRACTEUR ROUTIER 6x6 MAN TGS 40.480) التي تم حيازتها بتاريخ 2011/09/20 وانتهت مدة منفعتها بتاريخ 2016 /09/20 تم عرضها على خبير من اجل إعادة اهتلاكها وتم تقدير قيمتها بـ 11.209.000 دج و مدة منفعة 05 سنوات وفيما يلي المخطط الجديد لاهتلاك شاحنة نقل :

جدول رقم 19: مخطط إعادة اهتلاك معدات نقل (شاحنة)

القيمة المحاسبية الصافية	الاهتلاك المتراكم	قسط الاهتلاك	القيمة الاصلية	السنة
10.648.550	560.450	560450	11.209.000	2016
8.406.750	2.802.250	2.241.800	11.209.000	2017
6.164.950	5.044.050,00	2.241.800	11.209.000	2018
3.923.150	7.285.850	2.241.800	11.209.000	2019
1.681.350	9.527.650	2.241.800	11.209.000	2020
0	11.209.000	1.681.350	11.209.000	2021

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

على مستوى الشركة لا يتم تغيير طريقة الاهتلاك ولا إعادة تقدير العمر الافتراضي للتثبيات العينية

المطلب الثالث: القياس اللاحق و التنازل عن التثبيتات العينية

1- إعادة تقييم التثبيتات العينية :

لا تقوم الشركة بإعادة تقييم التثبيتات العينية بالقيمة العادلة رغم اختلاف طبيعة التثبيتات العينة بالشركة و تقلبات الاسعار في السوق الجزائرية فالتثبيتات يعاد تقييمها فقط عند انقضاء مدة منفعتها بغرض اعادة اهتلاكها كما اشرنا اليه سابقا في اعادة الاهتلاك فالشركة تعتمد نموذج التكلفة التاريخية حيث تُقيّم التثبيتات العينية بتكلفتها التاريخية مطروحا منها الاهتلاكات المتراكمة عبر السنوات و لا تقوم الشركة باختبار مختلف خسائر القيمة.

2- التنازل عن التثبيتات العينية :

يمثل التنازل عن التثبيتات المادية قرارا إداريا من جانب إدارة شركة MURAD'S TRUCK، و تتمثل صور التنازل بالشركة في التنازل في صورة شطب الأصل من الخدمة (التخريد) أو التنازل بالبيع.

➤ شطب الأصل من الخدمة (تخريد الأصل) :

عندما تقرر إدارة المؤسسة شطب التثبيت من الخدمة، أي التخلص منه نهائيا و بدون مقابل، لأنها لا تنتظر من استعماله أو بيعه أي منافع اقتصادية مستقبلية يجب إقفال حساب التثبيت و حساب مجمع اهتلاكاته كذلك و هنا نميز حالتين:

○ التثبيت المهلك كلياً:

إذا كان الأصل مهلك بالكامل و لا توجد له قيمة متبقية، فلن يوجد لهذا التنازل أي مكاسب أو خسائر لأن القيمة الدفترية مساوية للصفر وهو حالة ائاث المكتب و معدات الاعلام الاي فالشركة بمجرد انقضاء مدة منفعة هذه التثبيتات تقوم بتخريدها و تقوم بتجديدها بحيازة تثبيات اخرى (الشركة لا تقوم ببيع هذه التثبيتات).

○ التثبيت المهلك جزئياً (قيد الاهتلاك):

في حالة التخلص من تثبيت غير مهلك كلياً، أي له قيمة محاسبية باقية موجبة بدون مقابل عيني أو نقدي، ستعتبر القيمة الدفترية المتبقية للأصل بمثابة خسائر.

➤ التنازل بالبيع:

إذا تم بيع التثبيتات العينية بالشركة في نهاية مدة المنفعة أو قبل نهايتها قد يترتب على عملية البيع هذه أرباح أو خسائر، وهذا ما سنتعرض له فيما يلي :

- بيع التثبيت العيني بعد نهاية مدة المنفعة: هنا نميز حالتين
- إذا كانت الخردة معدومة:

أي تكون مجموع الاهتلاكات لغاية تاريخ البيع مساوية لتكلفة التثبيت العيني و في هذه الحالة نتيجة التنازل هي دائماً ربح مساوي لسعر البيع الصافي.

- إذا كانت للتثبيت العيني قيمة خردة:

القيمة المحاسبية الباقية = الخردة. و بالتالي نتيجة التنازل = سعر البيع الصافي - الخردة

- بيع التثبيت خلال مدة منفعته:

في هذه الحالة لا اعتبار لقيمة الخردة ولكن المعتبر هي القيمة المحاسبية الصافية الباقية للتثبيت العيني وفيما يلي حالة للتنازل بالبيع لشركة MURAD'S TRUCK على احد تثبياتها قبل انقضاء مدة المنفعة :

قامت الشركة بالتنازل عن شاحنة MAN 33.400 DFAK 6X6 MEILLER تاريخ حيازتها 2010/04/12

بقيمة 7.480.000 دج و تم التنازل عليها بتاريخ 22/09/2013 بقيمة صافية 5.950.000 دج .

جدول رقم 20: مخطط اهتلاك معدات نقل (شاحنة) (بيع قبل نهاية مدة المنفعة)

السنة	القيمة الاصلية	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2010	7.480.000	1.122.000	1.122.000	6.358.000
2011	7.480.000	1.496.000	2.618.000	4.862.000
2012	7.480.000	1.496.000	4.114.000	3.366.000
2013	7.480.000	1.122.000	8.228.000	2.244.000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق محافظ الحسابات

3706000 دج

نتيجة التنازل = سعر البيع الصافي - القيمة المحاسبية الصافية = 2.244.000 - 5.950.000 =

بمان النتيجة موجبة فانها تعتبر ايراد ويسجل في حساب نواتج الاصول الثابتة المتنازل عنها و يدرج في

حساب النتائج لحساب نتيجة السنة المالية.

المبحث الثاني : علاقة تسيير التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية والمالية لشركة MURAD'S TRUCK

جدول رقم 21: قاعدة معطيات دراسة الحالة

	2010	2011	2012	2013	2014
EBE	63 662 779,51	148 321 542,65	43 461 737,26	41 477 888,48	198 216 303,30
Re	8 621 373,39	71 083 242,87	13 522 496,31	9 761 246,58	6 596 556,40
R,net	9 544 569,56	69 498 837,94	5 414 696,85	5 121 747,44	856 880,44
CE	260 594 593,19	357 525 991,15	366 278 826,60	403 117 215,96	590 962 199,29
AM	8 790 146,12	76 173 213,24	12 114 335,24	29 523 131,20	31 716 641,90
IC,net	127 059 651,63	203 232 864,87	191 118 529,63	161 595 398,43	129 878 756,53
CP	41 074 346,92	110 373 184,86	115 555 881,71	120 677 629,15	120 471 270,06
Rec	3,31%	19,88%	3,69%	2,42%	1,12%
Rf	20,99%	64,40%	11,70%	8,09%	5,48%
IC/CE	48,76%	56,84%	52,18%	40,09%	21,98%
AM/IC	43,32%	37,51%	15,67%	19,63%	24,42%
i	0,00%	6,00%	6,00%	6,00%	6,00%
D	76909726,51	76909726,51	76909726,51	76909726,51	76909726,51
T	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
LF	5,08%	39,80%	0,22%	-3,19%	-6,53%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010 - 2014)

▪ Rf مردودية مالية	▪ IC,NET تثبيبات عينية صافية
▪ i معدل الفائدة على القروض	▪ CP اموال خاصة
▪ D الديون	▪ EBE اجمالي فائض الاستغلال
▪ T معدل الضريبة على الأرباح	▪ Re نتيجة الاستغلال (العملية)
▪ LF الرافعة المالية	▪ R,net نتيجة صافية
	▪ CE رأسمال اقتصادي
	▪ AM الاهتلاكات
	▪ Rec مردودية اقتصادية

طريقة الحساب : ➤

$$CE = IC + BFR$$

$$BFR = AC - PC$$

○ BFR احتياجات رأس المال العامل

○ AC الأصول الجارية

○ PC الخصوم الجارية

$$Rc = \frac{Re}{CE} \quad Rf = \frac{R_{net}}{CP}$$

$$Rf = \left[(Rec - i) \frac{D}{CP} + Rec \right] \times (1 - T)$$

الجدول رقم 21. يمثل قاعدة معطيات تضع تحت تصرفنا تطور بعض العناصر والمتمثلة في إجمالي فائض

الاستغلال ، النتيجة التشغيلية، التثبيتات العينية الصافية، النتيجة الصافية، الاموال الخاصة رأس المال

الاقتصادي، الاهتلاكات، المردودية الاقتصادية و المردودية المالية وهو التطور الذي يمتد من سنة 2010 الى سنة

2014 (من ملحق 04 الى ملحق 18) والذي يعبر عن الحالة الصحية المالية لشركة MURAD'S TRUCK

اعتمادا على عدة متغيرات من بينها راس مال تسيير التثبيتات العينية والمعتبر كعامل محدد. ولدراسة هاته المعطيات

وتحليل هذا التطور سنقوم بدراسة وتحليل العلاقات الزوجية التالية:

✓ حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي .

✓ حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي و المردودية الاقتصادية .

✓ حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية و المردودية الاقتصادية .

✓ حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي و المردودية المالية .

✓ حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية و المردودية المالية .

✓ الرافعة المالية و تمويل التثبيتات العينية.

المطلب الاول : تسيير التثبيتات العينية و المردودية الاقتصادية لشركة MURAD'S TRUCK

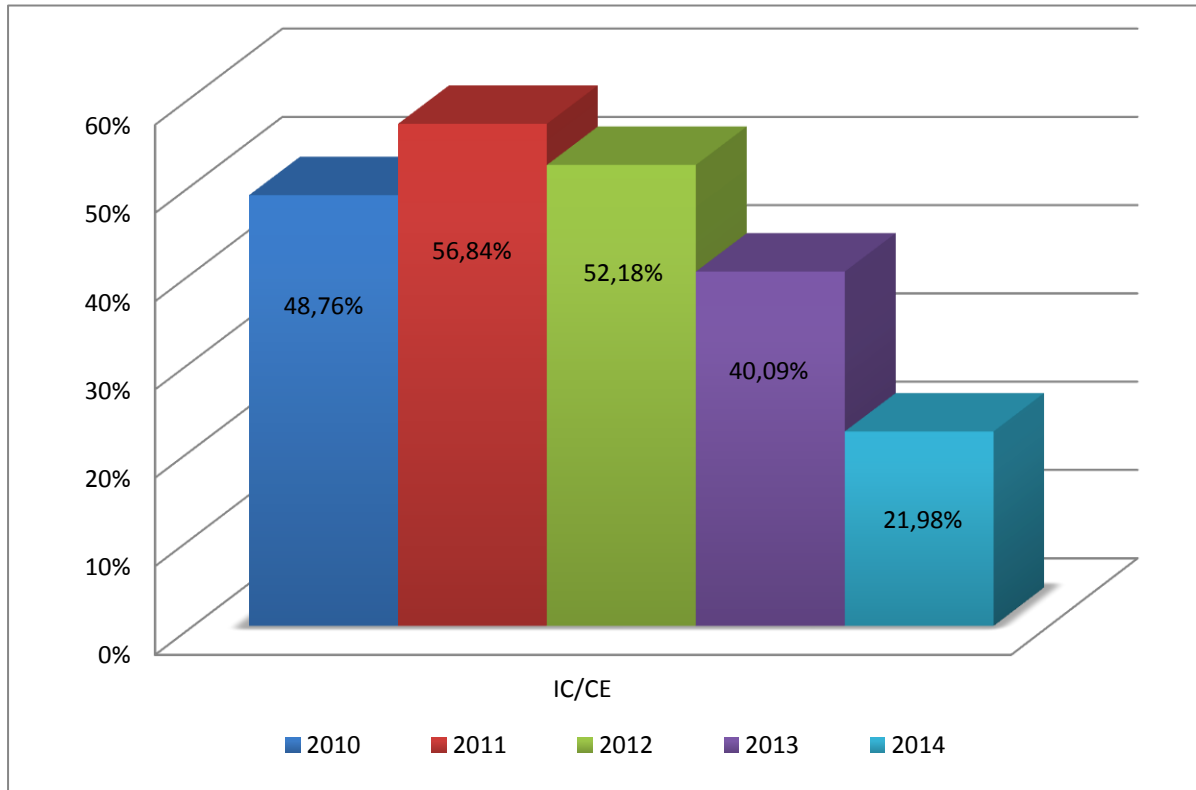
1- حصة التثبيتات العينية بالنسبة لِرأس المال الاقتصادي:

جدول رقم 22 : حصة التثبيتات العينية بالنسبة لرأس المال الاقتصادي

Années	2010	2011	2012	2013	2014
IC/CE	48,76%	56,84%	52,18%	40,09%	21,98%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010 - 2014)

شكل رقم 03: التمثيل البياني لحصة التثبيتات العينية بالنسبة لرأس المال الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالب

تحليل النتائج :

الشكل رقم 03 يمثل حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي لشركة MURAD'S TRUCK

حيث تمثل عموما حوالي 50% من راس المال الاقتصادي ماعدا سنة 2014 انخفضت حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي وهذا راجع الى :

- ارتفاع قيمة احتياجات راس المال العامل نظرا لارتفاع قيمة الاصول الجارية وذلك بارتفاع حقوق الشركة اتجاه الزبائن وانخفاض قيمة الخصوم الجارية نتيجة انخفاض ديون الموردين.
- انخفاض قيمة التثبيتات العينية الصافية بسبب ارتفاع قيمة مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة للأصول الغير الجارية (اهتلاك متراكم) و التنازل عن بعض التثبيتات العينية.

تلعب التثبيتات العينية دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية و المالية لشركة MURAD'S TRUCK و منه

نستخلص ان التسيير الجيد لهذه الاصول الثابتة يساهم في تقديم افضل مردودية اقتصادية و مالية للشركة عن طريق التحكم في راس المال الاقتصادي لذلك تهدف الشركة لتحقيق التسيير المثالي الذي يلي رغبات الادارة في تلبية الاحتياجات التي تواجهها في اداء مهمتها .

2- حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي والمردودية الاقتصادية :

جدول رقم 23 : حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي

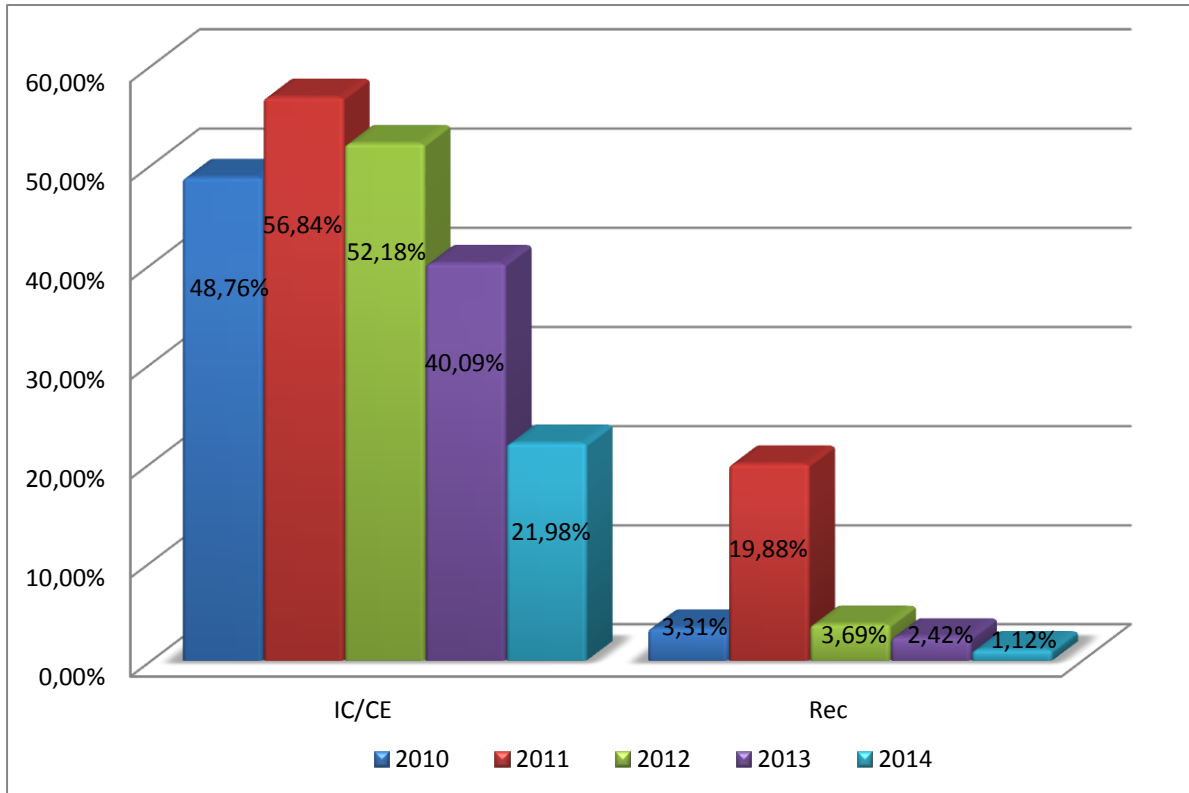
والمردودية الاقتصادية

Années	2010	2011	2012	2013	2014
IC/CE	48,76%	56,84%	52,18%	40,09%	21,98%
Rec	3,31%	19,88%	3,69%	2,42%	1,12%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010 - 2014)

شكل رقم 04: التمثيل البياني لحصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي

والمردودية الاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالب

تحليل النتائج :

الشكل رقم 04 يمثل حصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي و المردودية الاقتصادية فالمتغيران تربطهما علاقة طردية حيث عند ارتفاع حصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي ترتفع نسبة المردودية الاقتصادية ، فمثلا:

- سنة 2011 عرفت اكبر قيمة لحصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي 56.84 % مقابل اكبر قيمة للمردودية الاقتصادية 19.88 % .
- سنة 2014 عرفت ادنى قيمة لحصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي 21.98 % مقابل ادنى قيمة للمردودية الاقتصادية 1.12 % . مما يترجم اثر التثبيات العينية على المردودية الاقتصادية .

← الاهمية النسبية للتثبيات العينية المتعلقة بالأداء الاقتصادي لشركة MURAD'S TRUCK لديها اثر حقيقي على الصحة المالية للشركة، وهذا ما يترجم التسيير الامثل للتثبيات العينية وفي نفس الوقت يشكل قلقا في المستقبل يتمثل في كيفية الحفاظ على مثالية التسيير للرفع من المردودية الاقتصادية للشركة وهي حالة سنة 2014 التي عرفت انخفاض حصة التثبيات العينية بالنسبة لراس المال 21.98 % مما ادى الى انخفاض المردودية الاقتصادية 1.12 % .

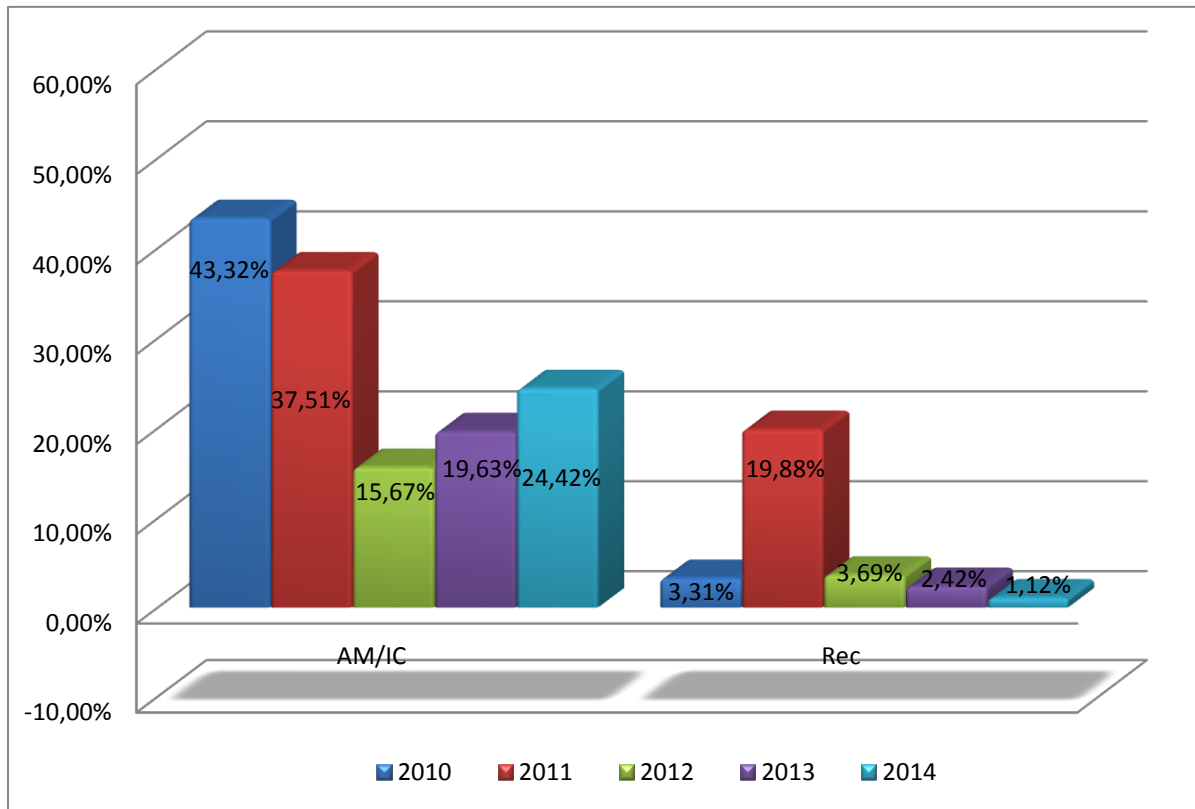
-3 حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية والمردودية الاقتصادية :

جدول رقم 24 : حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية والمردودية الاقتصادية

Années	2010	2011	2012	2013	2014
AM/IC	43,32%	37,51%	15,67%	19,63%	24,42%
Rec	3,31%	19,88%	3,69%	2,42%	1,12%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010- 2014)

شكل رقم 05: التمثيل البياني لحصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية والمردودية الاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالب

تحليل النتائج :

الشكل رقم 05 يمثل العلاقة بين تطور حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية و المردودية الاقتصادية لشركة MURAD'S TRUCK حيث ان الاهتلاكات تشغل مكانة غير مهملة بالنسبة للتثبيات العينية الصافية ماعدا سنة 2010 و 2011 التي عرفتا ارتفاع مخصصات الاهتلاك و هذا راجع الى:

- اقتناء تثبيات جديدة .
 - الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي مما اجبر الشركة على الالتزام بقواعد تقييم و اهتلاك التثبيات العينية.
- من المعطيات نلاحظ ان العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية حيث بارتفاع حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية تنخفض قيمة المردودية الاقتصادية والعكس صحيح فمثلا سنة 2012 عرفت ادنى قيمة لحصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية 15,67% و اكبر قيمة للمردودية الاقتصادية 3,69% مقابل سنة 2014 عرفت اكبر قيمة لحصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية 24,42% و ادنى قيمة للمردودية الاقتصادية 1,12%

التطور المتصاعد للاهتلاكات يؤدي في نفس الوقت الى انخفاض قيمة التثبيات العينية الصافية و بالتالي انخفاض راس المال الاقتصادي هذا من جهة ، من جهة اخرى هذا الارتفاع يؤدي الى انخفاض نتيجة الاستغلال مما يؤدي الى انخفاض المردودية الاقتصادية و التي تتأثر غالبا بانخفاض نتيجة الاستغلال .

المطلب الثاني : تسيير التثبيتات العينية و المردودية المالية بشركة MURAD'S TRUCK

1- حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي و المردودية المالية :

جدول رقم 25 : حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي

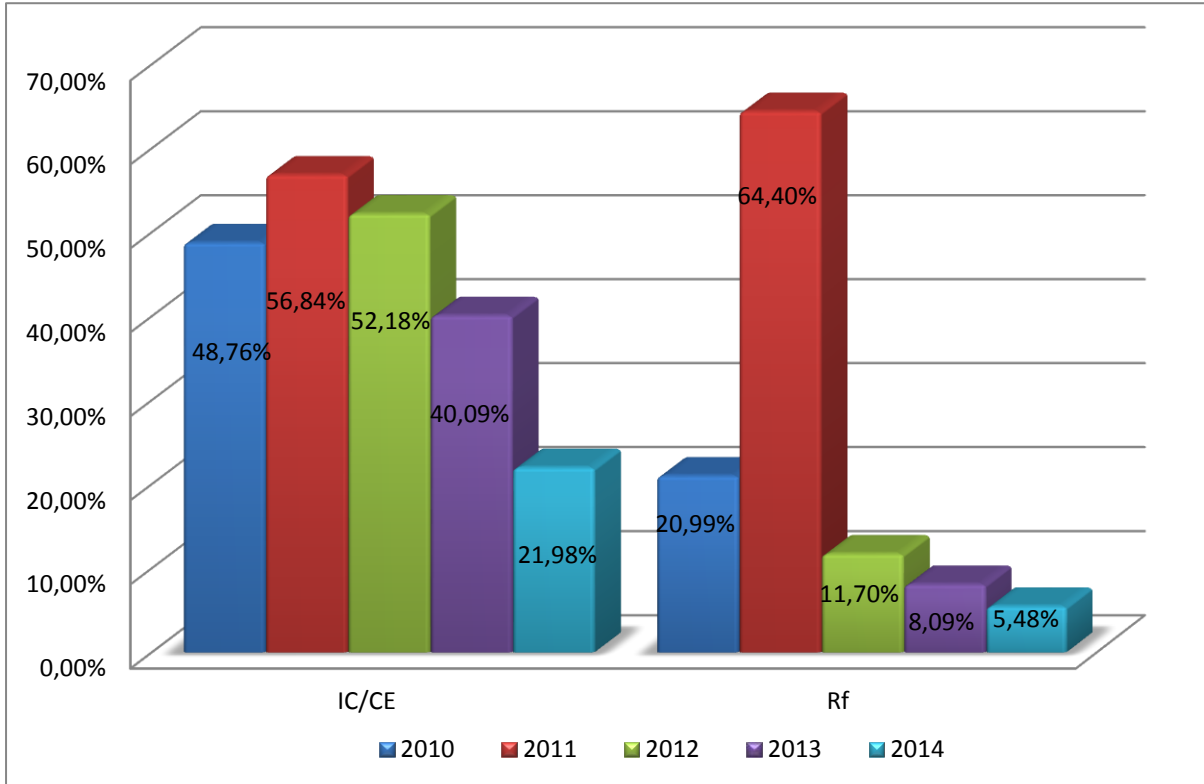
و المردودية الاقتصادية

Années	2010	2011	2012	2013	2014
IC/CE	48,76%	56,84%	52,18%	40,09%	21,98%
Rf	20,99%	64,40%	11,70%	8,09%	5,48%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010- 2014)

شكل رقم 06: التمثيل البياني لحصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي

و المردودية المالية



المصدر: من اعداد الطالب

تحليل النتائج :

الشكل رقم 06 يمثل حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي والمردودية المالية فالمتغيران تربطهما علاقة طردية وهو نفس منطق المردودية الاقتصادية حيث عند ارتفاع حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي ترتفع نسبة المردودية المالية فمثلا:

- سنة 2011 عرفت اكبر قيمة لحصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي 56.84 % مقابل اكبر قيمة للمردودية المالية 64.40% وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا يعود ايضا النتيجة الصافية التي عرفت اقصى قيمة مقارنة بالسنوات الاخرى وهذا راجع الى ارتفاع القيمة المضافة للاستغلال (تحقيق اكبر رقم الاعمال)
- سنة 2014 عرفت ادنى قيمة لحصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال الاقتصادي 21.98 % مقابل ادنى قيمة للمردودية الاقتصادية 5.48% . مما يترجم اثر التثبيتات العينية على المردودية المالية .

← الاهمية النسبية للتثبيتات العينية المتعلقة بالأداء المالي لشركة MURAD'S TRUCK لديها اثر حقيقي على الصحة المالية للشركة، وهذا ما يترجم التسيير الامثل للتثبيتات العينية وفي نفس الوقت يشكل قلقا في المستقبل يتمثل في كيفية الحفاظ على مثالية التسيير للرفع من المردودية المالية للشركة وهي حالة سنة 2014 التي عرفت انخفاض حصة التثبيتات العينية بالنسبة لراس المال 21.98 % مما ادى الى انخفاض المردودية المالية 5.48 % .

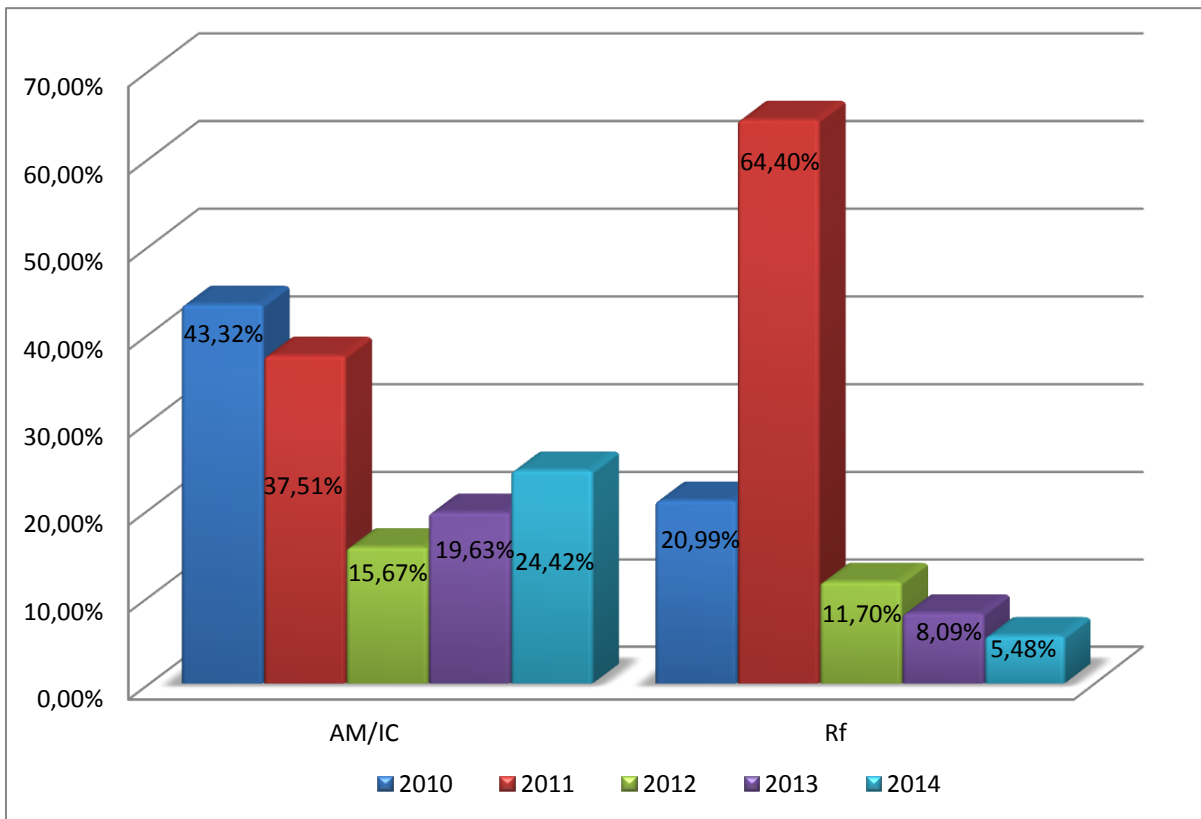
2- حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية والمردودية المالية :

جدول رقم 26 : حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية والمردودية المالية

Années	2010	2011	2012	2013	2014
AM/IC	43,32%	37,51%	15,67%	19,63%	24,42%
Rf	20,99%	64,40%	11,70%	8,09%	5,48%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010 - 2014)

شكل رقم 07: التمثيل البياني لحصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيتات العينية والمردودية المالية



المصدر: من اعداد الطالب

تحليل النتائج :

الشكل رقم 07 يمثل العلاقة بين تطور حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية و المردودية الاقتصادية لشركة MURAD'S TRUCK حيث ان الاهتلاكات تشغل مكانة غير مهملة بالنسبة للتثبيات العينية الصافية ماعدا سنة 2010 و 2011 التي عرفنا ارتفاع مخصصات الاهتلاك وهذا راجع الى:

- اقتناء تثبيات جديدة .
- الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي مما اجبر الشركة على الالتزام باعادة تقييم التثبيات العينية وفق قواعد التقييم المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

من المعطيات نلاحظ ان العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية حيث بارتفاع حصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية تنخفض قيمة المردودية المالية والعكس صحيح فمثلا سنة 2012 عرفت ادنى قيمة لحصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية 15,67% و اكبر قيمة للمردودية المالية 11,70% مقابل سنة 2014 عرفت اكبر قيمة لحصة الاهتلاكات بالنسبة للتثبيات العينية 24,42% و ادنى قيمة للمردودية الاقتصادية 5,48%

التطور المتصاعد للاهتلاكات يؤدي الى انخفاض نتيجة الاستغلال وبالتالي انخفاض النتيجة الصافية مما يؤدي الى انخفاض المردودية المالية .

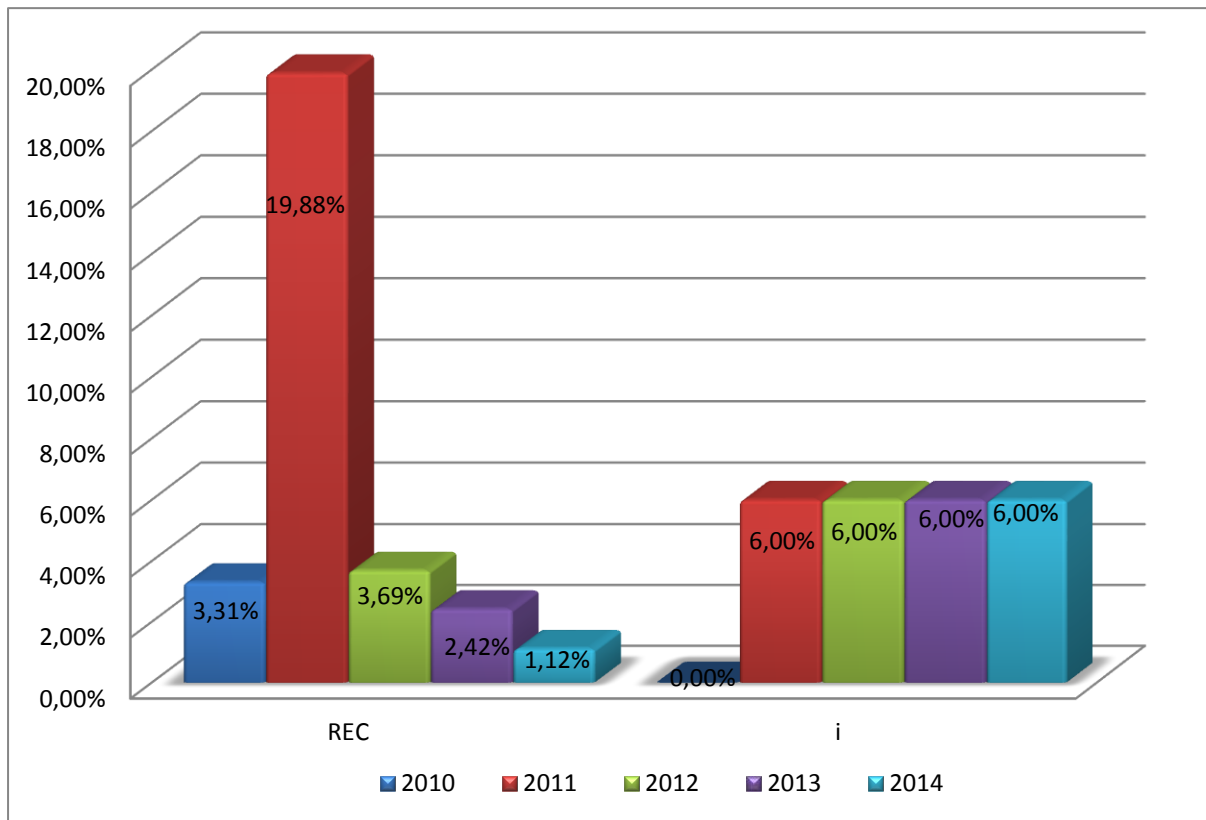
المطلب الثالث : الرافعة المالية وتمويل التثبيتات العينية بشركة MURAD'S TRUCK

جدول رقم 27 : اثر الرافعة المالية لشركة MURAD'S TRUCK

Années	2010	2011	2012	2013	2014
i	0,00%	6,00%	6,00%	6,00%	6,00%
Rec	3,31%	19,88%	3,69%	2,42%	1,12%
D	76909726,51	76909726,51	76909726,51	76909726,51	76909726,51
T	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
LF	5,08%	39,80%	0,22%	-3,19%	-6,53%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010 - 2014)

شكل رقم 08: التمثيل البياني لتطور لأثر الرافعة المالية لشركة MURAD'S TRUCK



المصدر: من اعداد الطالب

تحليل النتائج :

الشكل رقم 08 يمثل المقارنة بين معدل المردودية الاقتصادية ومعدل فائدة الاقتراض الذي يمثل تكاليف

الاقتراض

حيث ان شركة MURAD'S TRUCK حصلت على قرض من بنك Natixis Algérie بمعدل فائدة وهذا بهدف حيازة تثبيات عينية للشركة ومن بين بنود القرض بداية التسديد في السنة الموالية وبالتالي يظهر معدل الفائدة سنة 2010 بـ 0% مما ادي الى حصول اثرايحابي للرافعة المالية ($Re > i$) ونفس الشئ بالنسبة لسنة 2011 مما يزيد في المردودية المالية اما باقي السنوات فكان اثرايحابي للرافعة المالية سلبا ويبرره ان ($Re < i$) وبالتالي زيادة الاقتراض ينعكس سلبا على المردودية المالية وهو الاثر الملاحظ في سنوات 2012، 2013 و 2014 نتيجة تحمل تكاليف القرض المتحصل عليه سنة 2010 .

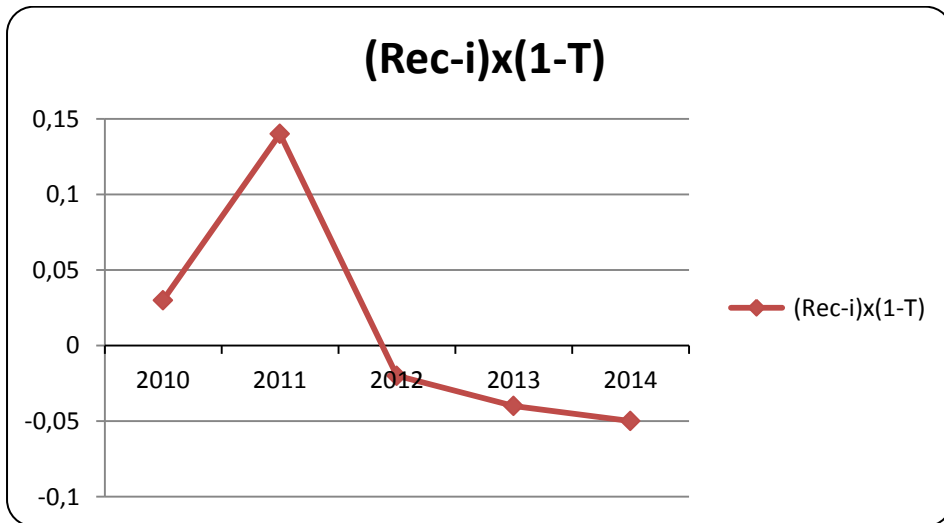
1- فارق أثر الرافعة $(Rec-i)x(1-T)$ لشركة MURAD'S TRUCK فيكون كما يلي :

جدول رقم 28 : فارق أثر الرافعة لشركة MURAD'S TRUCK

Années	2010	2011	2012	2013	2014
$(Rec-i)x(1-T)$	0,03	0,14	-0,02	-0,04	-0,05

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010-2014)

شكل رقم 09: التمثيل البياني لتطور فارق أثر الرافعة لشركة MURAD'S TRUCK



المصدر: من اعداد الطالب

الملاحظ من الشكل رقم 09 ان فارق اثر الرافعة المالية في تناقص مستمر خلال السنوات الخمس وهذا ما يبرر الية الاثر السلبي للرافعة المالية نتيجة تحمل تكاليف القرض .

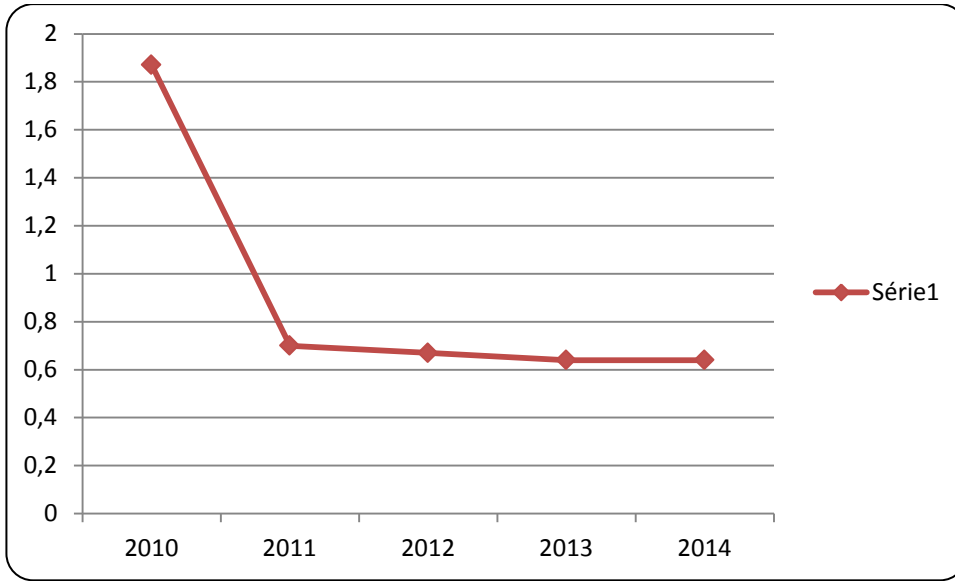
2- ذراع الرافعة (معامل المديونية) $\frac{D}{CP}$ لشركة MURAD'S TRUCK فيكون كما يلي :

جدول رقم 29 : ذراع الرافعة (معامل المديونية) لشركة MURAD'S TRUCK

Années	2010	2011	2012	2013	2014
$\frac{D}{CP}$	1,87	0,70	0,67	0,64	0,64

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الكشوف المالية لشركة MURAD'S TRUCK (2010 - 2014)

شكل رقم 10: التمثيل البياني لتطور ذراع الرافعة (معامل المديونية) لشركة MURAD'S TRUCK



المصدر: من اعداد الطالب

الملاحظ من الشكل رقم 10 ان فارق ذراع الرافعة المالية في تناقص مستمر خلال السنوات الخمس وهذا ما يبرر الية الاثر السلبي للرافعة المالية نتيجة تحمل تكاليف القرض .

← تطورات اثر الرافعة الملاحظ خلال السنوات الخمس (2010 – 2014) يدل على ان المردودية المالية لشركة MURAD'S TRUCK ترتبط ارتباطا وثيقا بالمردودية الاقتصادية، تكلفة الأموال المقترضة و بمستوى الإستدانة، وهذا عبر ما تم إبرازه من أثر في كل من المردودية الاقتصادية ومستوى الإستدانة على المردودية المالية من خلال آليات الرافعة المالية وبالتالي نستنتج ان الشركة تمويل حيازة تثبيتها العينية باموالها الخاصة دون اللجوء للاستدانة وهذا راجع الى خطر الاستدانة وهو ذلك الخطر المالي الذي ينعكس سلبا على عائد ملاك الشركة ويتمثل في الزيادة في الخطر الاقتصادي الناتج عن استدانة الشركة، مما يؤدي إلى تعرض نتيجة الشركة إلى تغيرات وتذبذبات تمتد آثارها السلبية مباشرة إلى مردودية أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة وتتمثل هاته الخطورة في مستوى الاستدانة والتكاليف المالية المرتبطة بها .

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية للموضوع وذلك من خلال ابراز تقنيات تسيير التثبيات العينية بشركة MURAD'S TRUCK من جهة و المتمثلة في تقييم تكلفة الحيازة و نموذج التكلفة التاريخية في التقييم اللاحق بالإضافة الى طريقة الاهتلاك الخطي المطبقة على جميع التثبيات العينية للشركة وتقييمها في حالة التنازل او التخريد ،ومن جهة اخرى اثر هذه التقنيات على المردودية الاقتصادية و المالية للشركة حيث لم يكن ذا أثر كبير على المردودية الاقتصادية و المالية و لا على محدداتها وهذا لأن الشركة لم تأخذ بعين الاعتبار فلسفة النظام المحاسبي المالي والمستمدة من المرجعية الدولية و التي تركز على الجانب المالي والإقتصادي المرتبط بالأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية، والمتعلق أيضا بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المبنية على مبدأين رئيسيين هما تسبيق المضمون على الشكل والقيمة العادلة والذي من شأنه ان يؤثر تأثيرا كبيرا على المردودية الاقتصادية و المالية للشركة.

✚ بطاقة تقييمية:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة الميدانية و في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، خلصنا إلى

النتائج والتوصيات التالية:

1- النتائج :

- ✓ إن التقييم الأولي لممتلكات لشركة MURAD'S TRUCK يكون على أساس التكلفة التاريخية ، التي تأخذ صفة ومحل القيمة العادلة في فترة ولحظة دخولها للشركة وتعتمد نفس النموذج خلال مدة المنفعة للتثبيات العينية .
- ✓ إعادة التقييم وفق القيمة العادلة غير مطبقة ، رغم وجود خبراء متخصصين في التقييم والتثمين إلا انه لا يستند عليهم بحجة ارتفاع تكاليف عملية إعادة التقييم.
- ✓ تلعب التثبيات العينية دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية و المالية لشركة MURAD'S TRUCK و منه نستخلص ان التسيير الجيد لهذه الاصول الثابتة يساهم في تقديم افضل مردودية اقتصادية و مالية للشركة عن طريق التحكم في راس المال الاقتصادي .
- ✓ متغيرات تسيير التثبيات العينية ترتبط ارتباطا وثيقا بمحددات المردودية الاقتصادية و المالية رغم اكتفاء شركة MURAD'S TRUCK بالجانب الشكلي لمتغيرات تسيير التثبيات العينية.

2- التوصيات :

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن إبداء التوصيات التالية للشركة لموضوع الدراسة :
- ✓ ضرورة إعادة تقييم ممتلكات الشركة عامة والتثبيات العينية خاصة وفق القيمة العادلة ، لان ذلك يعبر عن الوضعية المالية والحقيقة للشركة ، وأيضا يقوي مكانتها ويجعلها ترفع من ادائها الاقتصادي و المالي.
 - ✓ البحث في تطوير العمل بالقيمة العادلة في ظل عدم توفر أسواق نشطة وارتفاع تكلفة إعادة التقييم لدى الخبراء والتقنيين المختصين.
 - ✓ عقد ندوات علمية ومشاركة مراكز البحث من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق فلسفة النظام المحاسبي المالي .
 - ✓ التنسيق ما بين أكاديمي ومهني المحاسبة ، من اجل التعرف والتقرب من مستجدات المشاكل المحاسبية، ثم القضاء عليها.
 - ✓ أما في البيئة الجزائرية فنوصي أيضا بالتنسيق بين البحوث الجامعية في النظرة العلمية، وخبرة المهنيين في النظرة العملية للتقييم والقياس وفق القيمة العادلة.

تعتبر المردودية الاقتصادية والمالية من أهم المؤشرات التي تقاس عليها فعالية المؤسسة حيث تُبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة والإستراتيجية ، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال والمستثمرين، وبالتالي وجب مراقبتها باستمرار وملاحظة تغيراتها عن كثب، وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.

حيث تمكنا من خلال هذا البحث إثبات أن اعتماد تقنيات تسيير التثبيات العينية وفي ظل ظروف معينة يؤدي الى تأثير متغيرات هذه الاخيرة على محددات المردودية الاقتصادية والمالية وهو التأثير المترجم في تقلبات النتيجة، الأموال الخاصة ورأس المال الاقتصادي وبالتالي تقلب في المردودية الاقتصادية والمالية، نتيجة للخيارات والأبعاد المتاحة وخاصة فيما يتعلق بنموذج إعادة التقييم(القيمة العادلة و إعادة التقييم) وطرق ومعدلات الاهتلاك المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمستمدة من المرجعية الدولية(IAS/IFRS) وذلك للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي للمحاسبة.

بتطبيق تقنيات تسيير التثبيات العينية كما ينص عليه النظام المحاسبي المالي تتفادى المؤسسات تغير وتقلب المردودية الاقتصادية والمالية ، وبالتالي تفادي ظهور هذه النسبة بمستويات مظلمة لا تعكس نسب المردودية الحقيقية الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة، و الراجعة للتذبذب الحاصل في متغيرات تسيير التثبيات العينية مما يؤدي الى تذبذب محددات المردودية الاقتصادية والمالية ، وبالتالي سيؤثر ذلك على قرارات المساهمين والمستثمرين خاصة وإن كانوا غير ملمين بمختلف القواعد والمعالجات المحاسبية المتعلقة بالتسيير، وهذا ما قد يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات قد تضر بالمؤسسة وتضع مستقبلها ومبدأ الاستمرارية على المحك .

إن كل هذه القواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمستمدة من المرجعية الدولية والتي يعترف الجميع بمزايا وفوائد اتباعها ، ولعل أحسن مثال على ذلك هو ظهور معايير المحاسبة الدولية وبداية إقبال كثير من الدول عليها لكن بدرجات متفاوتة تماشيا مع بنيتها الاقتصادية ، إلا أن هذا الأمر تقف في طريقه عراقيل كبيرة تحول دون تطبيقه بالمؤسسات الجزائرية والمتمثلة في القضايا العميقة المرتبطة بالمبادئ، حيث إنه لمن السهل ترجمة الكلمات ولكنه من الصعب للغاية ترجمة الأفكار والمبادئ، وهذا راجع بصفة كبيرة الى البيئة الاقتصادية الغير منظمة من جهة ومن جهة اخرى عدم الجدية ونقص الاحترافية في التعامل مع القواعد والتقنيات المنصوص

عليها في التشريع المحاسبي وهذا لقلة الأشخاص المؤهلين وغياب مهنة متطورة، حيث ولسوء الحظ فالمحاسبة بالنسبة لكثير من المسيرين ليست وسيلة حقيقية وفعالة للتسيير واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل المؤسسة، وإنما مجرد إلزام قانوني و وسيلة تبريرية اتجاه دائرة الضرائب .

ومن خلال فصول الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- بخصوص الفرضية 01 والتي تقوم على ان تقنيات تسيير التثبيبات العينية تتمثل في تقييم الحيازة و التنازل مرورا بالاهتلاك و اختبار خسائر القيمة قد تم اثباتها من خلال عرض تقنيات تسيير التثبيبات بالفصل الاول و على مستوى شركة MURAD'S TRUCK اضافة الى التعرض الى نموذج التكلفة التاريخية و نموذج القياس اللاحق فيما يخص التقييم اللاحق المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي .
- وبخصوص الفرضية 02 والتي تقوم على ان أهمية المردودية الاقتصادية و المالية تتمثل في الهدف الأسمى للمؤسسات الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح وخلق الثروة قد تم اثباتها من خلال عرض المردودية الاقتصادية و المالية في الفصل الثاني و تحليل محدداتها و التي ترتبط اساسا بالنتيجة المحققة ومدى تعظيمها وهو نفس المبدأ الذي تم اثباته من خلال الدراسة الميدانية.
- اما فيما يخص الفرضية 03 والتي تقوم على ان تحليل المردودية الاقتصادية و المردودية المالية يتم عبر ربط متغيرات تسيير التثبيبات العينية بمحددات نسبي المردودية كالنتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال ومخصصات الاهتلاك قد تم اثباتها من خلال تحليل المردودية الاقتصادية و المالية في الفصل الثاني و الدراسة الميدانية للموضوع و ذلك من خلال ابراز اثر متغيرات تسيير التثبيبات العينية(الحيازة، الاهتلاك ،نموذج التقييم اللاحق ،خسارة القيمة و التنازل) على محددات المردودية الاقتصادية و المالية .

المراجع

➤ الكتب:

📖 الكتب باللغة العربية :

- 1- احمد نور، المحاسبة المالية، شركة الجلال، مصر 2004.
- 2- إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة المتوسطة في الأصول طويلة الأجل، الالتزامات بعض مشاكل قياس الدخل، الدارالجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996 .
- 3- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 .
- 4- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 6- بن ربيع حنيفة ،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، دارهومة ، الجزء الأول. الجزائر، 2010 .
- 7- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية ، دارالنهضة العربية، بيروت، غير مذكورة.
- 8- حواس صلاح، المحاسبة العامة، دروس مواضيع ومسائل محلولة، غرناطة . للنشر والتوزيع، الجزائر 8200.
- 9- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان الأردن ، 2008
- 10- عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العميقة وفقا للنظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي، برج بوعريج، 2011
- 11- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريج ، 2009
- 12- عبد الوهاب ناصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004 .
- 13- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، دارالمستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، عمان، . 2000 .

- 14 منصور بن عوف عبد الكريم، محاسبة عامة أعمال نهاية المدة التنظيم المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 1998.
- 15 ناصر دادي عدون ويوسف مامش، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دارالمحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- 16 ناصر رحال و مصطفى عوادي، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي، محاضرة أقيمت بالمركز الجامعي الوادي، السنة الجامعية 2009.
- 17 هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2010.
- 18 هوام الجمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزء الأول، 2000.

الكتب باللغة الفرنسية :

- 1- Alain marion, analyse financière concepts et méthodes, édition Dunod ,2eme édition ,paris 2004.
- 2- Brian et Laura Friedrich, **IAS36**, CGA Canada, 2009.
- 3- Hubert de la Bruslerie, Analyse financière, information financière et diagnostic, 4 édition Dunod, Paris, 2010.
- 4- Josette Peyrard, analyse financière, 8emeédition, Vuibert, Paris, 1999.
- 5- Khefrati Mohamed zine. Technique comptable 4ème édition Berti 1999 tome 01 .
- 6- Patrick. Piget , gestion financière de l'entreprise – collection techniques de gestion ; Economica ,2eme édition, Paris2005 .
- 7- Système comptable et financier, Actifs corporelles, Institut spécialisé en gestion et finances, INTEC, Paris, 2008.
- 8- Tazdait Ali, **Maitrise du système comptable financier**, 1ere Edition, édition ACG, Algérie, 2009.

➤ الرسائل الجامعية:

- 1- بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2010.

➤ مجلات :

- 1- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009 .

➤ القوانين والمراسيم :

- 1- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 /07 /2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادرة، في 28 ربيع أول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009.

➤ محاضرات ودروس:

- 1- محمد وندلوس، معايير المحاسبة الدولية، دروس السنة الأولى ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010.
- 2- مداني بن بلغيث، دروس في المحاسبة المالية_الدرس الثامن، جامعة ورقلة، الجزائر 2011.

➤ مواقع الانترنت :

- 1- [www.worldgaapinfo.Com/IAS16_property, Plant and equipment](http://www.worldgaapinfo.Com/IAS16_property,Plant_and_equipment).
- 2- [www.iasplus.com/IAS16, property, Plant and equipment](http://www.iasplus.com/IAS16,property,Plant_and_equipment)

➤ باللغة العربية:

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تقنيات وقواعد تسيير التثبيتات العينية و آثارها المحتملة على المردودية الاقتصادية و المالية باعتبارها من أهم النسب التي يقيّم على أساسها الاداء الاقتصادي و المالي للمؤسسة، وذلك من خلال تحليل محددات المردودية الاقتصادية و المالية عن طريق ربطها بمتغيرات تسيير التثبيتات العينية و محاولة استخراج الآثار الممكنة لهذه المتغيرات على المردودية ، حيث وبعدها عرض تقنيات وقواعد تسيير التثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي و المستمدة من المرجعية الدولية IAS/IFRS ، تم حصر وتحديد وشرح المتغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على محددات المردودية الاقتصادية و المالية (راس المال الاقتصادي ، النتيجة والأموال الخاصة)، وهذا أخذًا بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى بالمؤسسة وعلاقتها بهاته المحددات ، ثم جاءت بعد ذلك الدراسة الميدانية في محاولة لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن ما تم تناوله نظريا و مدى امكانية تحقيقه على أرض الواقع، وذلك بالتطرق إلى حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية.

الكلمات المفتاح: التثبيتات العينية ، المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية ، راس المال الاقتصادي ، النتيجة، الأموال الخاصة.

➤ باللغة الفرنسية:

L'étude porte sur le sujet des règles de conduite et de gestion des immobilisations corporelles et leur impact sur la rentabilité économique et financière, comme étant l'un des ratios les plus importants qui existe se basant sur la performance économique et financière de l'entreprise. Pour ce faire, l'étude analysera les déterminants de la rentabilité économique et financière, en liant l'ensemble des variables des immobilisations corporelles, et tenter d'extraire les effets possibles de celles-ci sur la rentabilité. En commençant par la présentation des règles de gestion des immobilisations corporelles selon le système comptable financier dérivés de la référence internationale IAS / IFRS. Ensuite nous avons identifié et expliqué les variables pouvant affecter d'une manière ou d'une autre les déterminants de la rentabilité économique et financière (capital économique, le résultat et les fonds propres) et ce, en tenant compte des autres variables, et leurs relations avec ces déterminants. Enfin, l'étude empirique tentera d'illustrer ce qui a été abordé dans l'étude théorique et de déterminer la possibilité de réaliser ceci sur le terrain, en prenant le cas d'une entreprise algérienne.

Mots-clés : immobilisations corporelles, rentabilité économique, rentabilité financière, capital économique le résultat , Les fonds propres.